الأخبار
al-akhbar

الانتخابات الأميركية
الصوت العربي بيضة الميزان في «الثلاثاء الكبير»
14

الإثنين 4 تشرين الثاني 2024
العدد 5343 السنة التاسعة عشرة
Lundi 4 Novembre 2024 nº 5343 19ème année
16 صفحة
50000 ليرة
www.al-akhbar.com

«الكورنيت» يعود إلى ضرب مستوطنات الحدود

العدو يهرب من قرى الحدود ونتنياهو يخشى زيارة المطلّة



إيران لا بدّ من الردّ على إسرائيل

(أ ف ب)

على الغلاف

قوات الاحتلال تهرب من القرى الحدودية ونتنياهو يهرب من المطلة

«الكورنيت» يعود إلى ضرب المستوطنات الحدودية

ترجم العدو عجزه عن تثبيت مواقع تمركز لقواته في قرى الحافة الأمامية التي دخلها لمرات عدة، بلجوئه إلى خطوة عسكرية لافتة تمثّلت في سحب معظم قواته من المناطق، والعودة إلى نقاط تبعد عدة مئات الأمتار داخل الأراضي الفلسطينية. فيما تولّت المقاومة مطاردة هذه القوات بالقصف الصاروخي والمدفعي وبالقذائف الموجّهة، ما جعل رئيس حكومة العدو بنيامين نتنياهو يفر هارباً من مُسيّرة انقضاضية وألغى زيارة كانت مقرّرة إلى مستعمرة المطلة في إصبع الجليل.

وبعد أسبوع من المعارك العنيفة، والتصدّي البطولي للمقاومين، سحب جيش العدو الإسرائيلي

> تشير تقديرات عسكرية إلى نيّة العدو التوغّل باتجاه بنت جبيل

قوّاته، أمس، بشكل كامل، من الأحياء الجنوبية لبلدة الخيام، وتراجعت غالبية القوات إلى داخل الأراضي المحتلة، خلف السياج الحدودي مع فلسطين المحتلة. وكانت قوات العدو قد توغّلت في محور الخيام من اتجاهي المطلة – الحمامص، والغجر – سردا، وتمكّنت من الوصول إلى حي المسلخ جنوبي البلدة، وإلى محيط معتقل الخيام، حيث وقعت اشتباكات عنيفة مع المقاومين، إضافة إلى إمطار القوات الغازية بالصواريخ والقذائف، واستهداف وتدمير الدبابات والآليات. وعند انسحاب القوات الإسرائيلية، أمس، شوهدت جرّافة عسكرية تسحب دبّابة ميركافا، كانت قد استُهدفت خلال الأيام الماضية.

أما في عيتا الشعب، فبعد مواجهات شهدتها أطراف البلدة، بين قوات العدو والمقاومين، تراجعت القوات الإسرائيلية من الحارة الغربية، بعد تدمير منازلها بشكل شبه كامل، ورغم ذلك لم تتمكّن قوات العدو من الوصول إلى حيّ أبو لبن والأحياء الداخلية في البلدة. إلى ذلك، رُصدت تحشّدات لقوات العدو وآلياته في أطراف يارون ومارون الرأس، لناحية مستوطنة أفيفيم وموقع الحدب باتجاه بلدة عين إبل. حيث يبدو متوقّعاً أن تحاول قوات العدو التوغّل من عين إبل باتجاه حيّ المسلخ في أطراف بنت جبيل الغربية، إضافة إلى التوغل من اتجاه يارون ومارون الرأس، كما فعلت عند بداية التوغل البري.

ومع هروب قوات الاحتلال عن معظم القرى الحدودية، عادت المقاومة إلى استهدافها داخل المستوطنات والمواقع الحدودية، بالصواريخ الموجّهة. ويوم أمس، استهدف المقاومون دبّابة «ميركافا» عند بوابة المطلّة، بصاروخ موجّه، ما أدّى إلى احتراقها ووقوع طاقمها بين قتيل وجريح. كما استهدفوا بصاروخ موجّه جنوداً كانوا يحاولون استحداث غرفة قيادة في مستوطنة المطلّة. وكشف المراسل العسكري لصحيفة «يديعوت أحرونوت»، أنه «قبل 20 دقيقة من زيارة نتنياهو للمطلة، انفجرت طائرة بدون طيار»، ما دفعه إلى تغيير وجهته. في حين ردّ مكتب نتنياهو، بالقول إن الأخير «لم يطلب إلغاء زيارته إلى المطلة بل العكس هو الصحيح، فرئيس الوزراء يسعى مراراً وتكراراً للوصول إلى عمق المنطقة، بينما تمنعه قوات الأمن».

كذلك، تابعت المقاومة استهداف تجمّعات ومواقع تحشّد قوات العدو، عند أطراف القرى الحدودية وعلى طول المستوطنات، إضافة الى مستوطنات وقواعد عسكرية في عمق الشمال المحتلّ. وتابعت المقاومة استهداف المستوطنات التي كانت أمرت بإخلائها، ومنها مستوطنتا كتسرين ونطوفا نيمرا.

وفي موازاة ذلك، كثّفت المقاومة استهدافها قواعد ومواقع عسكرية في العمق الإسرائيلي. حيث استهدفت، أمس، قاعدة زوفولون للصناعات العسكرية شمال مدينة حيفا بصلية صاروخية. وفي إطار سلسلة «عمليّات خيبر»، وبنداء «لبيك يا نصرالله»، استهدفت المقاومة قاعدة «بيت ليد» التابعة لقيادة المنطقة الوسطى في جيش العدو الإسرائيلي (تحوي معسكرات تدريب تابعة للواء ناحال ولواء المظليين)، شرقي مدينة نتانيا المُحتلّة، بصلية من الصواريخ النوعيّة، وقد أصابت أهدافها بدقّة. كذلك، شنّت المُقاومة هجوماً جوياً بسرب من المُسيّرات الانقضاضيّة على قاعدة «إلياكيم» (تحوي معسكرات تدريب تتبع لقيادة المنطقة الشماليّة في جيش العدو الإسرائيلي) جنوبي مدينة حيفا المُحتلّة، وأصابت أهدافها بدقّة. واستهدفت، للمرّة الأولى، قاعدة حيفا التقنيّة (وهي قاعدة تتبع لسلاح الجو الإسرائيلي، وتحوي كليّة تدريب لإعداد تقنيي سلاح الجو) في مدينة حيفا المُحتلّة، بصلية من الصواريخ النوعيّة.

وفي تل أبيب، ومع قرب نهاية المرحلة الأولى من العملية البرّية في جنوب لبنان، بحسب «القناة 14» العبرية، «ستُجري المنظومة الأمنية نقاشاً استراتيجياً حول مسألة استمرار القتال في لبنان - هناك سيناريوهات مختلفة مطروحة، من بينها سيناريو الاستمرار في تعميق العملية، وفي إطار ذلك سيقدّم الجيش للمستوى السياسي خطة لمواصلة العملية البرية - وعلى جدول الأعمال أيضاً العمل في مناطق إضافية يطلق منها حزب الله طائراته الانتحارية المُسيّرة». فيما قال مراسل «القناة 12»، إن «ذلك يأتي في إطار المحاولات المستمرة للضغط على حزب الله للتوصل إلى تسوية دبلوماسية».

من جهة أخرى، قال مراسل «القناة 12»، عميت سيغال، إن مسؤولاً إسرائيلياً كبيراً يقدّم تقييماً مثيراً للاهتمام، مفاده أنه «من الممكن التوصل إلى التسوية في لبنان خلال 10-14 يوماً». فيما نقلت قناة «كان» عن مصدر مطّلع، إشارته الى حصول «تقدّم كبير في جهود التوصل إلى اتفاق بين إسرائيل ولبنان»، وأن «التقييم في إسرائيل يشير إلى أن أي هجوم إيراني ضد إسرائيل لن يلحق ضرراً بمحادثات التسوية مع لبنان».

(الأخبار)

علي خليفة يعاند العدوّ

علي حشيشو

علي خليفة، طفل جنوبي لم يُكمل عامه الثاني، اختارت «إسرائيل» منزل ذويه في بلدة الصرفند لتُسقط فوقه صواريخها الثقيلة ليل الثلاثاء الماضي. دُمِّر المبنى المؤلف من ثلاث طبقات فوق ساكنيه: استُشهد والدا علي، محمد ومنى، وأخته الصغيرة نور، وجدّتاه لوالديه، و11 شخصاً آخرين. 15 شهيداً، كان على علي، تنفيذاً لحكم الإعدام الجماعي الذي ينزله العدوّ باللبنانيين، أن يكون الشهيد الرقم الـ 16، لكنه عاند حكم العدوّ وكان أقوى من الموت. ظلّ صامداً تحت الركام 14 ساعة. مرّ ليل بطوله، وعلي قابضٌ على جرحه البليغ، بعدما بتر الصاروخ يده اليمنى من الساعد، وحطّم الركام جمجمته، لكن كنَبةً سقطت فوقه حَمتْه من الاختناق بالردم. صباح اليوم التالي للمجزرة، وبعدما فُقد الأمل من العثور على ناجين، بدأت الجرافات عملها في رفع الركام لاستخراج جثث الشهداء. في واحدة من «غَرَفات» الركام، فوجئ عمّال الإنقاذ بعليٍّ في «كَيْلة» الجرافة غارقاً بدمائه، لكنه كان حياً. قال الأطباء إنّ علياً سيعيش، وتقول تجارب الحروب إنّ في قائمة أعداء «إسرائيل» شعباً، يُمثّله عليّ، سيزداد حقداً على العدوّ كلما نظر الى يده المبتورة، وإصراراً على مقاومة النسخة الجديدة من نازيّة الرجل الأبيض.

بعلبك: المستشفى الحكومي صامد برغم «أوامر الإخلاء»

في المرّة الثالثة التي ينشر فيها العدو الخرائط التوضيحية للأماكن المستهدفة في مدينة بعلبك والقرى والمناطق المحيطة بها، تم تحديد المستشفى الحكومي ضمن لائحة التهديد أمس، علماً أنه المؤسسة الطبية الحكومية الوحيدة التي لا تزال عاملة. وقد دفع الأمر بمدير المستشفى، الدكتور عباس شكر، إلى اتخاذ إجراءات احترازية، وقال: «نعمل قدر الإمكان على حماية المستشفى من ضربات محتملة، وعملنا على نقل الموظفين والعاملين، كما المرضى، إلى مكانٍ آمنٍ داخل المستشفى نفسه»، بحسب ما قال لـ«الأخبار». ويرفض شكرٌ إخلاء المستشفى، حيث أكّد عقب الغارات التي استهدفت محيطه على «استمرار العمل داخل المستشفى وتقديم الخدمات الطبية للمرضى».

ويُذكر أن الغارة التي وقعت بالقرب من المستشفى استهدفت مطعماً ومبنىً يجاوره، حيث اقتصرت الأضرار على الماديات من دون سقوط ضحايا. وبرغم تعرّض المدينة ومحيطها لغاراتٍ عنيفة أمس، إلا أنها كانت بكثافة أقل من الجولتين السابقتين، وطاولت منطقة رأس العين ومركزاً للجيش في دورس وموقعاً آخر خالياً في منطقة الكيال، وقرب المدرسة الكندية في بعلبك. ولم تسفر هذه الغارات عن سقوط إصابات، ذلك أن العدد الأكبر من سكان تلك المناطق كان قد نزح منها سابقاً.

تحقيقات حول تعاون محلي مع الكوماندوس في البترون

إسرائيل تقدم نموذجاً عن طلبها «حرية الحركة»

ميسم رزق

انطبَع الميدان، في الأيام الأخيرة، بتطوّر جديد تمثّل في تنفيذ العدو الإسرائيلي إنزالاً بحرياً على شاطئ البترون، نفّذته قوة خاصة قوامها نحو 25 جندياً (بحارة وغواصون) بكامل أسلحتهم وعتادهم، عمدوا إلى اقتحام شاليه قريب من الشاطئ وخطف القبطان البحري عماد أمهز ونقْله بواسطة زوارق سريعة إلى عرض البحر.

وفيما تحتاج التحقيقات التي تقوم بها الاجهزة الامنية الرسمية إلى وقت لكشف ملابسات ما حصل وكيف، يتركّز البحث على كيفية انتقال قوة الكوماندوس الى الشاطئ، والتثبت من احتمال وجود متعاونين لبنانيين، خصوصاً أن المعلومات التي نُشرت في كيان الاحتلال اشارت الى أن المدنيين الذين ظهروا في شريط الفيديو الذي وثّق العملية، هم عناصر من جهاز الاستخبارات 504 الناشط في الجبهة اللبنانية، وانه حدث أن شارك مدنيون أمنيون في عملية من هذا النوع سابقاً. لكن السؤال الذي توقّفت عنده الاجهزة، هو حول سبب عدم حمل هؤلاء أسلحة شأنهم شأن بقية القوة، حتى ولو كانوا أمنيين، سيما أن مخاطر الانكشاف والمواجهة كانت ممكنة. كما يجري تتبع داتا الاتصالات في المنطقة، وخصوصاً المتعلقة بهواتف أمهز، لمحاولة التعرف إلى طرق التعقب قد يكون العدو استخدمها في مراقبته. كما أن البحث يشمل شخصيات وجهات تجارية عمل معها أمهز لتوضيح الصورة، خصوصا أن الاجهزة الامنية تؤكد أنها لم تسمع من عائلة المخطوف اي معلومة تشير الى علاقة له بأي عمل امني.

وثمة بعد آخر، يتعلق بالهدف السياسي من العملية. إذ أنها تأتي في سياق ما كان العدو قد طلبه، كأحد شروط وقف إطلاق النار، وتكفّل الأميركيون بنقله إلى بيروت تحت عنوان «حرية الحركة». إذ تريد إسرائيل فعلياً أن تكون قادرة على السيطرة على لبنان براً وبحراً وجواً، كما تريد منحها

> تحت مظلة القرار 1701 تريد إسرائيل منحها حق الرقابة البرية والبحرية والجوية على لبنان

«ضمانات أميركيّة لحرّية الحركة في الأجواء اللبنانيّة والتحرّك ضدّ أيّ هدف يراه الإسرائيليّون مشبوهاً».

هذا الطلب بـ«حرية الحركة» نقله، بشكل فظّ ومن دون قفازات، «الوسيط» الرئاسي عاموس هوكشتين إلى المسؤولين اللبنانيين حين زار بيروت في آب الماضي، متحدّثاً عن السماح لإسرائيل «بتنفيذ طلعات جوية فوق لبنان لمراقبة أي تحركات لحزب الله». وهو ما كانَ مرفوضاً بطبيعة الحال فضلاً عن العقدة الأساسية برفض لبنان فك الارتباط مع غزة. لكن، بعد الضربات التي وجّهها العدو إلى المقاومة في بداية العدوان، ظنّت إسرائيل والولايات المتحدة أن المقاومة باتت «أطرى» وأكثر قابلية لتقديم تنازلات، فذهبتا إلى توسعة الطلب ليشمل حق التحرك في كل المنافذ.

ولطالما عملت إسرائيل للحصول على هذا «الامتياز» بأساليب ملتوية، فقد سعت لسنوات إلى توسيع صلاحيات قوة «اليونيفل» لتنفيذ ما يعجز عن فعله الإسرائيليون بشكل مباشر. ولما شعرت بعجز قوات الطوارئ عن القيام بالمهمة المطلوبة وهي الكشف عن استعدادات حزب الله في المنطقة الواقعة جنوب الليطاني، قرّرت أن تستغل الحرب ليكون بمقدورها القيام بذلك من دون وسيط!

اليوم، وتحت مظلة القرار 1701 تجهد إسرائيل لمنحها حق الرقابة البرية والبحرية والجوية على لبنان لضمان الحؤول دون إعادة حزب الله بناء قدراته العسكرية بعد الحرب. وعليه، تريد إسرائيل من عملية البترون القول إنها في حال لم تُعطَ هذا الامتياز بالعملية الدبلوماسية، فإنها ستدخل لبنان وتفعل ذلك بالقوة، أو إعطاء صورة لما سيكون عليه لبنان مع ما تسميه «حرية الحركة»، بمعنى أن قواتها ستكون قادرة على دخول لبنان من أي منفذ للقيام بأي عملية تريدها ضد المقاومة أو أفراد محدّدين، إذا اعتبرت أن الجيش اللبناني أو قوات «اليونيفل» لا يقومان بواجبهما، وأن يكون لها الحق بتنفيذ عمليات أمنية أو عسكرية في لبنان في حال لمست خروقات لأي اتفاق محتمل.

ما يطلبه الإسرائيلي، ويضرب صلب مفهوم السيادة اللبنانية، يتبناه الأميركيون كما لو أنه أمر تفصيلي. وهو ما عبّر عنه المساعد السّابق لوزير الخارجية الأميركي لشؤون الشرق الأدنى ديفيد شينكر في حديث مع موقع «أساس ميديا»، بالإشارة إلى أنّ «مسوّدة الاتفاق المطروحة من الإدارة الأميركيّة تتضمّن نقاطاً حولَ آليّات لتطبيق القرار 1701 بشكلٍ جدّيّ ومنع الحزب من إعادة التسلّح، وهذا هو المطلب الإسرائيليّ الأساسيّ». وإذ أكّد أن «تل أبيب باتت جاهزة لإبرام اتّفاق لوقف إطلاق النّار في لبنان بعد هذهِ الضّربات، لكنّها تريد ضمانات بشأن عدم تسلّح الحزب مجدّداً»، نبّه إلى أن «لبنان سيُصبح مع الوقت مثل سوريا عرضةً لضربات إسرائيليّة على أهداف ترتئي تل أبيب قصفها» في حال لم يحصل الاتفاق على النحو الذي تريده إسرائيل.

(أ ف ب)

تسوية نتنياهو استمرار للحرب بوسائل أخرى

علي حيدر

رغم أن المقاومة فاجأت العدوّ بصمودها وسرعة استعادة فعاليتها، إلا أن ذلك لا يعني أن الظروف نضجت لتراجعه عن سقوفه العالية وإمكانية التوصل الى اتفاق لوقف النار في هذه المرحلة! إذ إن هناك عوامل ومتغيرات إضافية تؤثر في خياراته وقراراته. ولا تُغيّر في هذا الأمر وعود المبعوث الأميركي الخاص عاموس هوكشتين ببحث النقاط اللبنانية للتسوية مع بنيامين نتنياهو. فلا إدارة جو بايدن كانت تعتزم الضغط على حكومة العدوّ ولا التوقيت - قبل أيام معدودة من الانتخابات الرئاسية - يسمح بذلك. وإذا كانت لإدارة بايدن حساباتها عشية الانتخابات الرئاسية لتحقيق إنجاز تهدئة على هذه الجبهة أو تلك، فإن لنتنياهو حساباته المغايرة ومن ضمنها ما سينتج من تلك الانتخابات. لذلك، لم تكن هناك في الأساس أيّ مقوّمات موضوعية لإحداث اختراق في هذه المرحلة. مع ذلك، تبقى مسألة مهمة، وهي أنّ العدوّ لمس حقيقة أن لبنان الرسمي ليس في وارد تقديم تنازلات تحقق له بالسياسة ما عجز عنه في الميدان.

في المقابل، مشكلة البعض في قراءة الحرب واستشراف آفاقها أنه توقّف عند سلسلة الضربات القاسية التي تلقّاها حزب الله بين 17 و27 أيلول من تفجيرات الـ«بيجر» الى اغتيال أمينه العام، ولم يعد يرى إلا وفق ما كان يراهن عليه الأميركي والإسرائيلي من تداعيات، متجاهلاً المتغيرات التي استجدّت وأنتجت وقائع جديدة في الميدان، في حين أن مواكبة هذه الوقائع توفّر الأرضية لبلورة فهم أدقّ وأشمل.

وتجدر الإشارة إلى أن هذه المتغيّرات حاضرة في كيان العدو كمسلّمات لدى الخبراء والمعلّقين الذين تلمّسوا فشل الرهان على تداعيات الاغتيالات التي سجّلها العدوّ ضد منظومة القيادتين السياسية والجهادية، لكنهم عاينوا حقيقة أن ذلك لم يؤدّ الى انهيار حزب الله ولا إلى تفكيك منظومته، ولا نجحت إسرائيل في إخضاعه لشروطها. بل سرعان ما استعاد فعاليّته وانتقل الى المبادرة العملياتية والدفع نحو فرض معادلات ردّ، ما فرض سيناريوات وخيارات بديلة أمام منظومة القرار السياسي والأمني في تل أبيب. وقد أدى عدم نجاح قيادة العدو في رهاناتها، رغم المفاجآت التي نجحت في تسجيلها، الى وضعها أمام خيارَي الدفع نحو تسوية أو التورط في حرب استنزاف مفتوحة. انطلاقاً من ذلك، قدَّم الجيش تقديراته وتوصياته بالعمل على صيغة تسوية انطلاقاً من الإنجازات التكتيكية التي حققها، وإلا فإن إسرائيل ستتورّط برياً في عمق جنوب لبنان، أو في سيناريو استمرار تبادل الضربات التي تطال العمقين اللبناني والإسرائيلي، مع ما يترتّب على ذلك من نتائج وتداعيات داخلية.

> يسعى الأميركي إلى إنتاج سلطة سياسية معادية للمقاومة تتبنّى الأولويات الإسرائيلية

في المقابل، حدّد نتنياهو معالم خياره الاستراتيجي إزاء حزب الله بالتأكيد على إخراجه الى ما وراء نهر الليطاني، مع اتفاق أو بدونه، وبمواصلة ضرب أيّ محاولة لإعادة بناء وتطوير قدراته بعد الحرب، و«قطع الأوكسجين بين إيران وحزب الله». وتكشف هذه المواقف أن إسرائيل تتعامل مع أي طرح تسووي على أنه استمرار للحرب باتجاه الأهداف نفسها. وقد ازدادت حاجتها الى هذا المسار بعدما فشلت في حسم المعركة عسكرياً، ولذلك رمى البيت الأبيض بثقله للضغط على لبنان وتحفيز قواه السياسية وقياداته من أجل الانتفاض على حزب الله بهدف عزله وإخراجه من دوائر التأثير والقرار. بتعبير آخر، يسعى الأميركي الى إنتاج سلطة سياسية معادية للمقاومة تتبنّى الأولويات الإسرائيلية، بغضّ النظر عن صيغة إخراجها بطابع المصالح الوطنية اللبنانية! وفي ما يتعلّق بالسيناريو البديل الذي حذّرت منه المنظومة الأمنية باستمرار تبادل الضربات، فإن التقدير السائد هو أن إسرائيل لن تحقق عسكرياً، بشكل جوهري، أكثر مما حققته حتى الآن. ولا يوجد أيّ أفق إزاء إمكانية تراجع حزب الله عن ثوابته. ولذلك، النتيجة ستكون استمرار الاستنزاف المتبادل الى حين نضوج التوصل الى اتفاق سيكون مشابهاً لما كان يمكن التوصل إليه سابقاً.

مع ذلك، فإن الجبهة اللبنانية - الإسرائيلية مفتوحة على متغيّرات إقليمية ودولية في أكثر من اتجاه، أبرزها الردّ الإيراني المرتقب وما سيليه من ردود فعل إسرائيلية وأميركية، حيث من الواضح أنه سيؤدي الى دفع التطورات نحو انفجار كبير على المستوى الإقليمي، أو نحو معادلات جديدة - مع انفجار إقليمي كبير أو بدونه - تؤدي في نهاية المطاف الى تبديل حسابات العدوّ وتقديراته. وفي كلتا الحالتين، سيشكل هذا المسار محطة تأسيسية ومفصلية في بلورة نتائجه وتداعياته. هذا من دون إغفال هوية الرئيس المقبل للولايات المتحدة الذي سيحدد توجّهاته الشرق أوسطية انطلاقاً من الوقائع التي سيواجهها وفي مقدمتها المواجهة الإيرانية - الإسرائيلية.

على الغلاف

طرابلس تغصّ بالنازحين: «أمّ الفقير» لا تستغل الفقراء

رلى إبراهيم

يرتسم قلب افتراضي كبير فوق مدينة طرابلس يشعر به كل من يسير في شوارعها ويلمس مدى احتضان أهلها للنازحين من قرى الجنوب والبقاع والضاحية الجنوبية. ثمة عاطفة يصعب على غير الطرابلسي فهمها، وخصوصاً عندما يتعلق الأمر بالقضايا الوطنية والعربية. فبوصلة المدينة ثابتة أبداً باتجاه



الدولة غائبة كالعادة وهيئة الإغاثة لا تغيث أحداً والاتكال على الجمعيات الأهلية



حركات المقاومة والقضايا الوطنية والعربية. ولطالما سارت طربلس وفق عاطفتها مغلّبة قلبها على عقلها، فكانت المدينة اللبنانية الوحيدة التي تجمع الأضداد وتناصر قضاياهم في كل أصقاع العالم: من الخروج بمهرجانات شعبية تأييداً للثورة الجزائرية، الى احتضان «أبو عمار»، الى فائض الفرحة بتحرير الجنوب عام 2000، مروراً بفتح المدينة أمام اللاجئين السوريين، الى تحويل ساحة النور الى رمز للانتفاضة اللبنانية عام 2019، فالتضامن الشعبي الواسع مع حماس غداة عملية 7 أكتوبر وتنظيم احتفالات تأبين لشهداء الجماعة الإسلامية.

رغم بعض أصوات النشاز ومحاولات تأجيج الفتنة بين البيئة الطرابلسية والنازحين، لم توفر طرابلس بيئة حاضنة للمفتنين، بل ذهبت بعيداً في احتضان القادمين إليها، رغم وضعها الاقتصادي السيئ وإهمالها المتعمد والخلافات السياسية والطائفية التي حكمت مرحلة ما بين عامَي 2005 و2017. وفي ظل عدم تغلغل جمعيات المجتمع المدني بكثرة فيها مقارنة بعدد سكانها على عكس المدن اللبنانية الاخرى، سارعت اللجان الأهلية في المدينة الى ملء الفراغ وتداعت الى التعاون لتأمين حاجيات مراكز الإيواء وتوفير الدعم الطبي والنفسي اللازم للأطفال بشكل خاص. وهو ما ساهم في إضفاء «جو من التآلف والتقارب بين مجتمعين مختلفين كانت تفصل بينهما مئات الكيلومترات والضغائن السياسية والطائفية المفتعلة، لكنهما اختارا اليوم أن يجتمعا على مقاومة مخطط العدوّ الإسرائيلي بالاستيلاء على أرضهم» كما تقول إحدى الناشطات الطرابلسيات، «خلافاً لكل التوقعات بحدوث إشكالات وموجات عنف بين الطرفين».

لا تشبه طرابلس غيرها من المدن. فالمدينة الفقيرة التي تختنق بسكانها وبالمخيمات تستقبل اليوم نحو 20 ألف نازح موزعين على مراكز الإيواء، علماً أن هذا الإحصاء لا يشمل مراكز غير معترف بها وأخرى غير محصية، إضافة الى من يتوزعون على الفنادق والشقق السكنية ويناهز عددهم عدد الموجودين في المدارس. الأعداد الكبيرة التي وصلت الى المدينة دفعة واحدة، لم تدفع باعة الخضر والألبسة والدكاكين الصغيرة إلى الاستفادة من زيادة الطلب على الحاجيات الأساسية لرفع الأسعار ولو برزت استثناءات تكاد لا تتجاوز أصابع اليد الواحدة. «ليست طرابلس أمّ الفقير عن عبث»، يقول أحد الباعة، «ولن نكون نحن من نتاجر بدماء الناس ومآسيهم». يؤكد جاره على كلامه، مضيفاً أن حركة البيع زادت هذا الشهر وقد تمكن من تحقيق ربح متواضع عوّض عليه شحّ الشهرين السابقين بعدما توافد «أهل الجنوب» الى متجره لشراء الألبسة.

التعاضد الشعبي يقابله غياب حكومي تامّ، إذ تؤكد مختلف الجمعيات الأهلية أنها لم ترَ أيّ ممثل عن الدولة أو لجنة الطوارئ إلا مرة واحدة عندما قدّم أحدهم نفسه على أنه مندوب للهيئة العليا للإغاثة ويرغب في القيام بجردة في المراكز لاستطلاع حاجتها. مضى أكثر من شهر على الزيارة، ولم يجد رئيس الهيئة اللواء محمد خير ما يرسله الى طرابلس بعد، رغم المساعدات الوافدة الى البلد. لكن ثمة من رصد بعض المندوبين يتجولون بإشراف السفارة السعودية التي عملت على توزيع مساعدات ممهورة بشعارات المملكة، وتكاد تكون تلك المساعدات الأفضل حتى الساعة لناحية قيمتها ومضمونها. باستثناء ذلك، تنشط منظمة الغذاء العالمي وكاريتاس في المجال الغذائي وتأمين الوجبات اليومية الساخنة، إلا أن الشكاوى حول نوعية الطعام تتفاقم يومياً، إذ إن المنظمة وكاريتاس تعاقدتا مع مطاعم معينة لتأمين عدد كبير من الوجبات ما أثّر على جودة الأكل، وخصوصاً أنه تم تحديد 2,3$ للوجبة الواحدة مقابل رغبة صاحب المطعم في تأمين ربح له، فتكون النتيجة وجبات غير صالحة للأكل يرفض قسم كبير استهلاكها فتتعرض للتلف. وثمة أزمة مماثلة في تأمين مياه صالحة للشرب، وتعزو الجمعيات النقص الى تنصل الهيئة العليا للإغاثة من مسؤوليّتها رغم إبلاغ الصليب الأحمر لها بحاجة المراكز الماسّة الى مياه نظيفة تفادياً للأمراض التي بدأت تظهر. فالواقع أن المياه التي تؤمنها بعض الجمعيات غير كافية نسبة إلى الأعداد الكبيرة، وخصوصاً أن تدفق التبرعات الفردية في الأيام الأولى ينحسر تدريجياً، ما يزيد الحاجة الى تدخل الدولة. الى جانب ذلك، تعاني معظم مراكز الإيواء من انقطاع الكهرباء وعدم توفر المياه الساخنة والأغطية الشتوية ووسائل التدفئة مع بداية فصل الشتاء. وثمة مشكلة تلوح في الافق، إذ يفتقر معظم طلاب الجامعات والمدارس الرسمية إلى حواسيب لمتابعة دروسهم مع فتح الجامعة اللبنانية أبوابها وقرب افتتاح العام الدراسي الرسمي بموازاة تململهم من الظلم اللاحق بهم نتيجة الظروف غير المناسبة للدرس داخل الغرف الضيقة والمكتظة أو في باحات المراكز.

في أوتيل المعرض، أو فندق «الكواليتي إن» العائدة ملكيته لوزارة الاقتصاد، توزع 748 نازحاً في الغرف المهجورة منذ زمن. ويستضيف هذا الفندق العدد الكبير من النازحين، مقارنة بالمراكز الباقية، إضافة الى إحاطته بباحة كبيرة جداً وحديقة. في الداخل، تنشط جمعيات محلية عدة على رأسها جمعية «سِياق»، كما تحضر جمعية العزم والسعادة التابعة لرئيس الحكومة نجيب ميقاتي والتي تقدّم خدمات صحية واجتماعية بدعم من وزارة الصحة بصفتها أحد مراكز الرعاية الأولية التابعة للوزارة. فيما تتولى هيئات محلية تأمين بعض الأدوية، علماً أن الهيئة الصحية التابعة لحزب الله جالت قبل مدة على المراكز ووضعت قائمة بالاحتياجات، وعملت على تأمينها وتوزيعها. أما نواب المدينة، فلم يظهر لهم أثر باستثناء الجولة التي قام بها النائب إيهاب مطر على بعض المراكز، وحضور تيار الكرامة الذي يرأسه النائب فيصل كرامي على الأرض، وخصوصاً لناحية تأمين العلاج الطبي للمرضى في المستشفيات.

المخيمات تحتضن المخيمات

كذلك سجّلت حركة نزوح كبيرة من مخيمات الجنوب وبيروت باتجاه مخيمَي البداوي ونهر البارد، بالإضافة الى توافد عدد من العائلات اللبنانية أيضاً. وفتحت الأونروا 6 مدارس تابعة لها في مخيم نهر البارد لاستقبال النازحين الذين تعمل على تأمين حاجياتهم عبر متبرعين أو عبر بعض المؤسسات الفلسطينية. كما ينشط محمود عماد عودة، نجل القائد العسكري للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين الذي استشهد مع اثنين من رفاقه في عملية اغتيال نفذتها طائرات العدو الإسرائيلي على شقة سكنية في منطقة الكولا قبل 3 أسابيع. وقد شكّل الأمر دافعاً إضافياً لمحمود لمتابعة عمله التطوعي داخل المخيم وخارجه، إضافة الى نشاطه في الأندية الشبابية وفي أطر الجبهة الشعبية التي ينتمي إليها أباً عن جدّ: «المخيمات تشكّل قلباً واحداً وتحمل قضية واحدة وفكراً واحداً، كما أن عدوّها واحد وهو العدوّ الاسرائيلي. لذلك المخيم كله اليوم يؤيد عملية طوفان الأقصى التي نفذتها حماس، التي هي جزء من المقاومة الى جانب الفصائل الفلسطينية الأخرى»، يقول محمود. ويثق الشاب الثلاثيني المولود في لبنان كما والده قبله، بأن «النصر قريب، وسنواصل درب الكفاح حتى تحرير آخر حبة من تراب فلسطين والعودة إليها».

(أف ب)



21 ألف عائلة في الشمال: نقص حادّ في تجهيزات الإيواء

زينب الموسوي

مع بوادر الشتاء، تعاني أكثر من 21 ألف عائلة نازحة في الشمال من نقص حادّ في تجهيزات الإيواء والأغطية الشتوية وموادّ النظافة الشخصية، إضافة إلى التحدّي الأساسي والمتواصل بتأمين الغذاء، ما دفع أمين سر محافظة الشمال إيمان الرافعي إلى مناشدة المعنيين «بتجهيز مطابخ في مراكز الإيواء لتأمين وجبة واحدة على الأقل يومياً للنازحين»، لأن الأوضاع، كما تقول لـ«الأخبار»، هي اليوم «أشد صعوبة مما كانت عليه في عدوان تموز عام 2006، إذ تواجه السلطات المحلية تحديات فعلية لتلبية احتياجات نحو 14350 عائلة في 112 مركز إيواء، ولا يقلّ الوضع سوءاً بالنسبة إلى النازحين في الشقق السكنية. فمن أصل 7 آلاف عائلة نازحة سُجّلت في المحافظة للحصول على المساعدات (12 في بشري، ونحو 2000 في طرابلس، و2268 في المنية الضنية، و1224 في زغرتا، و1365 في الكورة، و550 في البترون) تمكّنت المحافظة من توفير المستلزمات الأساسية لحوالى 1400 عائلة فقط».

السبب الرئيسي وراء هذه المعاناة يعود إلى «بطء الجهات الحكومية في الاستجابة لاحتياجات النازحين»، بحسب مؤسّس ومدير منظمة «شباب الخير» في التبانة عثمان إسماعيل، وهي منظمة تقود مشاريع عدة لإغاثة النازحين من «مطبخ شباب الخير» لتوزيع الوجبات اليومية، إلى حملات توزيع المواد الغذائية وأدوات التنظيف والحليب والحفاضات، إضافة إلى تأمين صهاريج مياه الشرب. ويوضح إسماعيل أنّ «خطة الطوارئ التي أعلنت عنها الحكومة لم تُترجم على أرض الواقع، والطائرات المحمّلة بأطنان المساعدات من دول الخارج كما نسمع يومياً عن وصولها لا يصلنا منها غير كرتونة».

إزاء هذا الواقع، «تنسّق المحافظة مع منظمات الأمم المتحدة مثل برنامج الأغذية العالمي ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة «اليونيسيف» والمفوّضية



من أصل 7 آلاف عائلة نازحة تمكّنت المحافظة من توفير المستلزمات الأساسية لحوالى 1400 عائلة فقط



العليا لشؤون اللاجئين، بهدف توحيد الاحتياجات وتوزيعها. كما تتعاون مع جهات محلية لتزويد المراكز بفلترات لتنقية مياه الشرب ومواقد المياه الساخنة»، بحسب الرافعي. وعلى الصعيد الصحي، تتولى جهات محلية مثل حملة «زاد الآخرة» توزيع الأدوية على النازحين، و«يوجد فائض في المواد الطبية التي تُشرف على توزيعها لجنة الطوارئ التابعة لوزارة الصحة، في حين تتولّى وزارة الشؤون الاجتماعية توزيع حصص النظافة على مراكز الخدمات الإنمائية، وتعمل المحافظة على توفير الدعم النفسي للأطفال عبر أنشطة ترفيهية وتأسيس مشاريع تعليمية».

الثابت هو الجهود الأهلية البارزة لمواجهة تداعيات الأزمة الإنسانية التي تفاقمت إزاء الحرب، ولا سيما في طرابلس، عاصمة الشمال. وفيما تتوجّه بوصلة المساعدات إلى «المراكز الكبرى التي تضم أكبر عدد من النازحين، حيث يتم توزيع المساعدات الغذائية والمستلزمات الأساسية بحسب الإمكانات المتاحة»، يلفت إسماعيل إلى «آثار النقص في التجهيزات في مراكز الإيواء، مثل غياب البرادات وسخانات المياه، ما يزيد من صعوبة تأمين الحاجات الغذائية وغيرها، ويهدد بانتشار الأمراض بين النازحين».

في سياق منفصل، يحذّر إسماعيل من «مخططات لخلق فتنة داخلية»، موضحاً أنّ «هناك جهات تسعى إلى إثارة التوترات في الداخل، وتلعب على الأوتار الطائفية من جهة، والسياسية من جهة أخرى، لكنّ أهل الوعي والمشايخ في طرابلس لن يسمحوا بذلك، وموقف طرابلس ظلّ ثابتاً تجاه خيار المقاومة، زادت من متانته الغارات الإسرائيلية التي استهدفت البداوي وزغرتا وأكّدت أن إجرام العدو لا يقف عند حدود».

شبح البرد يخيّم فوق نازحي البقاع: التدفئة مطلوبة اليوم لا في الربيع!

رامح حميّة

بدأ موسم البرد في البقاع، فيما عدد كبير من العائلات النازحة لا يزال ينتظر «الفرش والحرامات»، رغم أن هذه الأخيرة من ضمن «المرحلة الأولى» التي يفترض أنها انتهت مع توزّع النازحين على مراكز النزوح. وحتى الآن، لم تفصح «الأفكار» التي تطرح على المستوى الحكومي، كيف سيكون شكل المواجهة مع فصل الشتاء في المناطق الشديدة البرودة كالبقاع والمناطق الجبلية، إذ لا تزال الاستجابة الحكومية لتأمين حاجات الشتاء في طور الدراسات والإحصاءات. وبحسب المصادر، «طلبت الحكومة مبلغ 59 مليون دولار لتأمين ثياب شتوية ووسائل تدفئة في المرحلة التي تلي تجهيز وتأهيل مراكز الإيواء، ومن ثم تقرير شكل وسيلة التدفئة ورصد آلية تأمينها وتوزيعها». وتصف هذه المصادر ما يجري بـ«الانفصام» بين واقع كارثي قادم على النازحين في المناطق الباردة والطبقة السياسية، وهو سيحوّل الأزمة من أزمة تدفئة إلى أزمة صحية مع انتشار الأوبئة والفيروسات، الأمر الذي سيفرض عبئاً كبيراً على القطاع الصحي».

لهذا، لا يعوّل النازحون على ما تفكّر به الدولة ولا متى يمكن أن تقوم به، ومنهم مثلاً أحمد، السبعيني النازح إلى أحد مراكز الإيواء في عرسال في البقاع الشمالي، الذي يسأل: «بعد أكثر من شهر ونصف شهر على الحرب، لم تستطع الدولة أن تؤمن لنا مساعدات غذائية كافية، فكيف ستوفر لنا الدفء؟». فيما يقول مهدي، النازح في مركز إيواء في دير الأحمر، إن «الجو البارد جعلنا لا نفكر بأي نوع مساعدات غير مستلزمات التدفئة». وهي هواجس تزداد يومياً بين النازحين والصامدين في بيوتهم مع تدنّي درجات الحرارة. وهو ما يعبّر عنه المشرفون على لجان الطوارئ في القرى المعنية بالنزوح في البقاع الشمالي من عرسال ورأس بعلبك والفاكهة الجديدة في البقاع الشمالي، إلى دير الأحمر والقرى المحيطة بها. إذ يحذّر هؤلاء من أن «المشهد سيكون كارثياً إذا لم يتم التعاطي بجدية أكبر مع موضوع التدفئة وتأمين متطلبات الشتاء». ويجزم رئيس اتحاد بلديات دير الأحمر جان الفخري بأن «الإرباك سيّد الموقف على المستوى الحكومي ولجان الطوارئ حيث يخيّم جوّ من الضياع يرمي بثقله علينا؟ ولم نر جدية وسرعة في التعاطي، ولا تزال الأمور في طور الدراسة والإحصاءات ومن يتسلّم هذا الملف ومن يشرف عليه، وماذا سيعتمد للتدفئة وأيّ جهة ستتسلّم ملف توزيع المازوت؟ الجيش أم وزارة الطاقة أم الصليب الأحمر؟»، مشيراً إلى «أننا نحن نحتاج إلى المازوت للتدفئة اليوم وليس في فصل الربيع... ومين بيجيبو يجيبو»!

وتشير إدارة إحدى المدارس إلى أن «بعض المدارس في المنطقة تعتمد التدفئة المركزية، وكانت الحاجة الشهرية للمدرسة تصل إلى 2400 ليتر في الشهر بمعدل أربعة أيام في الأسبوع و6 ساعات تدريس. لكن الأمر يختلف اليوم، إذ يتطلّب الأمر تشغيل المولدات للتدفئة على مدى أيام الأسبوع كاملة ومع ساعات يومية تتخطّى الـ12 ساعة، وصولاً إلى 24 ساعة مع وجود أطفال ومسنّين وذوي احتياجات خاصة».

أمينة سر هيئة إدارة الكوارث في عرسال، ريما كرنبي، تشير إلى أن «المدارس الثماني المعتمدة كمراكز إيواء في البلدة تحتاج إلى تأهيل متكامل لضبط جوّ الغرف وتوفير تدفئة فعلية، إضافة إلى الحاجة إلى حرامات وفرش». ولفتت إلى أن «الوجاق على المازوت هو الأنسب لعدم وجود التدفئة المركزية في جميع المدارس في عرسال»، إضافة إلى أن «إحدى المدارس لا كهرباء فيها، والنازحون يضيئون هواتفهم أو الفوانيس التي وزعت عليهم من إحدى الجمعيات، كما أن هناك مراكز فيها حمامات ولكن لا توجد فيها معدات للنظافة الشخصية».

(أف ب)



عكار: تدني الحرارة يتسبّب بموجة نزوح داخلي

زينب حمّود

منذ بدء الحرب على لبنان، حاول كثر من النازحين، خصوصاً من الجنوب والضاحية الجنوبية التوجه إلى عكار، لأسباب عدة منها جغرافية ترتبط ببعد المسافة عن مكان سكنهم، واقتصادية تتعلق بالحرمان الذي تعانيه عكار، وأمنية نظراً إلى الانقسامات السياسية سابقاً. النازحون البقاعيون كانوا أول من توجّهوا إلى عكار لانتفاء الأسباب الثلاثة بالنسبة إليهم. فعكار قريبة جغرافياً وتربطهم بها علاقات مصاهرة وجوار، أما بالنسبة إلى الوضع الاقتصادي «فالحال من بعضو».

غير أن اكتظاظ مراكز الإيواء في بيروت وجبل لبنان ومن ثم طرابلس، «دفش» كثراً من النازحين من الجنوب والضاحية للتوجه إلى عكار، حتى وصل عدد النازحين فيها إلى حوالي 70 ألفاً من بينهم 7630 نازحاً (1956 عائلة) في 94 مركز إيواء وصلت إلى قدرتها الاستيعابية (باستثناء مركز واحد فقط قادر على استقبال المزيد)، ونحو 62 ألفاً (14606 عائلات) في شقق ومنازل في 138 قرية من أصل 158 في المحافظة.

غيّر النزوح كثيراً من الأفكار المسبقة بين كل من النازحين والمضيفين الذين أبدوا رحابة صدر كبيرة. لكنّ وضع النازحين في عكار يبقى «كارثياً أكثر من أي مكان آخر» وفق ما يؤكد لـ«الأخبار» ناشطون متابعون لملف النزوح على الأرض، إذ نال النازحون نصيب أهل عكار من التهميش التاريخي والحرمان. ورغم أن غياب الدولة عام ولا يفرّق بين منطقة وأخرى على امتداد الخريطة اللبنانية، إلا أن ما يفاقم معاناة النازحين في عكار أن غالبية الجمعيات الكبيرة والفعّالة لا تصل إليهم، فيما الجمعيات الموجودة في المنطقة نادرة وفقيرة، وهي حضرت بشكل خجول في بداية الأزمة ثم غابت نهائياً لضيق ذات اليد. كما تغيب الأحزاب الكبيرة عن المنطقة، وتبقى إمكانات الأحزاب المعنية بالمساعدة ضئيلة، كالحزب السوري القومي الاجتماعي والحزب الشيوعي حيث تقوم المراكز الصحية التابعة لجمعية النجدة الشعبية باستقبال المرضى النازحين وتقديم خدمات صحية مجانية. «العائلات العكارية قدّمت بيوتها لاستقبال نحو 70% إلى 80% من النازحين بالمجان»، بحسب المحافظ عماد لبكي. كذلك «لم ندفع يوماً كشوفات طبية عن أي نازح،

70 ألف نازح في عكار يتقاسمون الحرمان مع أهلها

بل كانوا يخرجون من عيادة الأطباء محمّلين بالأدوية مجاناً، حتى الصيدليات قدّمت حسومات على بيع حليب الأطفال عندما عرفت أننا نؤمّنه للنازحين، وقدّم أصحاب المحال اللحوم والدجاج والخضر مجاناً لتحضير الوجبات الغذائية في مراكز الإيواء»، كما تقول الناشطة في عكار فداء عبد الفتاح. هكذا اتّكأ النازحون بداية على أهالي المناطق والمبادرات الفردية، لكنّ العكاريين ليسوا أفضل حالاً من ضيوفهم، وهم على أيّ حال لم يبخلوا بتقديم ما تيسّر و«على قدّهم»، وما عادوا قادرين على المساعدة.

ويزيد من المشكلة سوء التنظيم وسوء إدارة ملف النازحين وكذلك سوء إدارة توزيع المساعدات، ما يؤدي إلى مدّ مراكز بمساعدات تفوق حاجتها خصوصاً في حلبا مركز المحافظة، مقابل حرمان مراكز أخرى في الأطراف، وأحياناً توزيع أكثر من جمعية وجبات غذائية على المركز نفسه وفي اليوم ذاته.

في المحصّلة، النواقص في الاحتياجات الأساسية «تشمل كل شيء من فرش وأغطية وثياب وبُسط للأرض وأدوية وطعام، فقبل أسبوع كنت أخوض معركة لتأمين فرشتين لنازح وزوجته لكنّ أكثر ما يردني هو طلب الأغطية الشتوية والطعام»، تقول عبد الفتاح. ويمكن ملاحظة النقص في تأمين أدنى مستلزمات العيش من خلال مقارنة عدد النازحين الضخم (70 ألفاً) بعدد المساعدات الخجول الذي قدّمته مؤسسات الدولة، إذ لم يتجاوز عدد الفرش 14 ألفاً، والأغطية 17 ألفاً، والوجبات الجاهزة منذ اليوم الأول حتى 2 تشرين الثاني الجاري 218 ألف وجبة، بمعدّل 3 وجبات فقط لكل نازح منذ بدء النزوح. ويشير لبكي إلى «تحديات كبيرة في إغاثة النازحين، أوّلها تأمين التدفئة في مراكز الإيواء والإنارة ليلاً، بالإضافة إلى عدم قدرة البلديات على تحمّل أعباء رفع الكميات الكبيرة من النفايات التي ندرس مع الأمم المتحدة وضع خطة للمساعدة في رفعها».

وإزاء غياب التدفئة، بدأت منطقة عكار تشهد حركة نزوح على خطين: الأول داخلي من مناطق جبلية باتجاه بلدات ساحلية والثاني إلى خارج عكار، فهناك عائلة غادرت شقة قُدّمت لها مجاناً عائدة إلى منزلها في حي السلم هرباً من البرد. وإذا كانت أيادي الخيّرين تتوجه إلى مراكز الإيواء التي تجهّزت بالحد الأدنى، فهناك نازحون في شقق سكنية فارغة من أبسط لوازم الحياة وبحاجة دائمة إلى الطعام، وهو ما يؤكده لبكي، واعداً بـ«أن نصرف تركيزنا في الأسبوع المقبل على النازحين في المنازل وتأمين الحصص الغذائية لهم وتكملة النواقص، بناءً على وعود حكومية بأن تتدفق بالتوازي المساعدات التي وصلت من دول الخارج».

على الغلاف

اقتصاد التسوّل
التقشّف يتكيّف مع الحرب

محمد وهبة

حتى الآن، ما زال ممكناً القول إنه لن يُسجّل عجز مالي كبير في نهاية السنة الجارية، إنما بالتأكيد سيظهر العجز في السنة المقبلة وسيتنامى سريعاً خلالها مع ارتفاع وتيرة الخسائر في الأصول والممتلكات وفي انكماش الاقتصاد. فالعدوان على لبنان بدأ في الفصل الأخير من السنة الجارية، أي بعدما كانت الإيرادات قد تحققت بنسبة 82%، فيما لم تلجأ الحكومة إلى التوسّع في الإنفاق رغم الحاجات الكبيرة المتصلة بالوضع الناشئ عن الحرب، ولا سيما الموجة الثانية من النزوح التي بدأت في نهاية أيلول الماضي وأسفرت عن انتقال نحو 1,2 مليون شخص من البقاع والجنوب والضاحية الجنوبية إلى مناطق أخرى، فضلاً عن تعطّل النشاط الاقتصادي في هذه المناطق بشكل شبه كامل.

بحسب أرقام موازنة 2024، فإنّ الحكومة كانت تتوقع نفقات بقيمة 308 آلاف مليار ليرة (3,44 مليارات دولار)، ولم يسجّل في بند الإيرادات ما يزيد على هذا المبلغ. رغم ذلك، أنفقت الحكومة من خارج الموازنة نحو 14 ألف مليار ليرة بواسطة سلف الخزينة، أي ما يوازي 4,5% من مجمل قيمة النفقات المقدّرة. غالبية هذه السلف كانت مخصصة لتغذية بنود الرواتب والأجور المدرجة تحت مسميات مختلفة، ولم يكن من أصل هذه السلف أكثر من ألف و200 مليار ليرة مخصصة لتمويل برامج متعلقة بالنزوح مثل الإيواء ومساعدة الجرحى وتمويل كلفة العمليات الجراحية والقليل القليل من أعمال الإغاثة الأخرى.

وفي مشروع موازنة 2025، التي أقرّت وأحيلت إلى مجلس النواب ورد أن النفقات ستبلغ 427695 مليار ليرة (4,77 مليارات دولار)، مقابل إيرادات بقيمة 410128 مليارات ليرة (4,58 مليارات دولار)، أي إن العجز سيبلغ 17566 مليار ليرة (196 مليون دولار) أو ما يوازي 4,11%. أي إنه سيجري التوسّع في الإنفاق بما قيمته 1,33 مليار دولار وبزيادة نسبتها 38,7% مقارنة مع النفقات في موازنة 2024. وكانت غالبية التوسّع مرتبطة بالنفقات الجارية التي تعبّر بشكل أساسي عن الرواتب والأجور والتعويضات المختلفة، وليس عن عمليات الإغاثة والنزوح.

عملياً، طارت موازنة 2025، إذ لم يعد لها أي معنى في ظل العدوان على لبنان. فالسيناريو الذي أعدّت هذه الموازنة على أساسه، لم يعد قابلاً للتحقق ولم يعد واقعياً لأنه كان مبنياً على مسار للحرب محصور بقرى الحافة الأمامية في الجنوب حيث الخسائر كانت محدودة، وعلى استمرار للنشاط الاقتصادي بوتيرة معقولة نسبياً سواء في حركة الاستهلاك أو في حركة التحويلات والتدفقات الرأسمالية التي تغذّي النشاط الاقتصادي. بهذا المعنى، كانت القطاعات الاقتصادية تعمل بنسبة عالية وإن لم يكن نشاطها بالوتيرة المعتادة، إنما لم يكن الجمود والخسائر كما هما عليه الآن. وهذا يعني أن المكلفين بالضريبة كانوا يدفعون ما يتوجب عليهم للخزينة. فمن كان يحقق الأرباح كان يسدّد ضريبة الأرباح، ووتيرة تسديد رسوم الاستهلاك والاستيراد وضريبة القيمة المضافة متواصلة.

الآن الوضع مختلف بشكل جذري. فالاقتصاد سيسجّل انكماشاً كبيراً والقطاعات تعرّضت لضربات كبيرة، والتوقف عن العمل ألغى الكثير من النشاط في المناطق التي تتعرض للقصف الإسرائيلي. وبحسب مصدر

> حتى نهاية آب الماضي كانت الإيرادات المحققة توازي 81,8% من الإيرادات المقدّرة في الموازنة

في وزارة المال، فإنه حتى نهاية آب الماضي، كانت الإيرادات المحققة توازي 81,8% من الإيرادات المقدرة في موازنة 2024، إذ سجّل تحصيل 252 مليار ليرة من أصل تقديرات الموازنة البالغة 308 آلاف مليار ليرة. أما في الأشهر التالية، فلم تصدر أرقام نهائية عن الإيرادات، إنما هناك الكثير من المؤشرات التي تفيد بأن التراجع في أشهر أيلول وتشرين الأول وتشرين الثاني لن يكون أقلّ من 50%. كما أنه على الضفّة المقابلة، أي في ما يتعلق بالنفقات، فإن النفقات المقدّرة في موازنة 2025 لم تعد كافية لتغطية الحاجات الناشئة بعد العدوان الإسرائيلي، لذا زادت سلف الخزينة التي تمنحها الحكومة لمختلف الإدارات والمؤسسات العامة لتمويل أمرين أساسيين: الزيادات على ما يسمّى مساعدات اجتماعية وتعويضات الرواتب والأجور، وزيادة وتيرة الضخّ المتعلق بتغطية أعمال الإغاثة والنزوح.

ووفقاً لتقديرات منظمة الأمم المتحدة الإنمائية UNDP، فإن الخسائر التي ستصيب المالية العامة يمكن قراءتها وفقاً لبُعدين: المدى المنظور، والمدى الأبعد. في المدى المنظور، «ستزداد هشاشة المالية العامة مع انخفاض الإيرادات بنسبة تقدّر بنحو 9,16% وازدياد الحاجات التمويلية بنحو 30%». بمعنى أوضح، ستنخفض الإيرادات وستزيد النفقات، وبالتالي سيزداد العجز بنسبة 30% وستكون حصيلة النشاط الاقتصادي انكماشاً بنسبة 9,16%. هذه التوقعات تمتدّ حتى نهاية السنة الجارية، وهي ناجمة بشكل أساسي عن الأضرار التي لحقت بالاقتصاد والممتلكات. «الأضرار التي لحقت بالطرق كبيرة وتقطع حركة الاقتصاد والتجارة لأشهر ما بعد نهاية الحرب. الجسور والمطار، ومعامل الطاقة الكهربائية ما زالت بخطر. هذا ما سيؤدي إلى تباطؤ أكبر من المتوقع في تعافي الناتج المحلي الإجمالي في ما يتعلق بالإعمار الذي سيأخذ سنوات. مجموع الاستثمارات قد ينخفض بنسبة 6,3% في 2025، وبنسبة 6,3% في 2026، مع تراجع مماثل في الاستثمار الخاص بنسبة 6,6% في 2025 و6,7% في 2026» وفق UNDP. أيضاً تشير المنظمة إلى تدني «القدرة المؤسساتية على المستويات كافة. فالمؤسسات الوطنية والمناطقية في حالة انعدام القدرة أو متضررة كثيراً لضمان استجابة التعامل مع الأزمة، أو لتأمين الخدمات الأساسية، أو لإدارة النزوح. ومع اقتراب الشتاء، فإن التحديات الماثلة في الخدمات العامة سترتفع على المستوى الوطني». ومن نتائج هذا الأمر أن «دوامة الانحدار المالي والاقتصادي ستنعكس بشكل دراماتيكي على القدرة العملياتية وعلى الموارد البشرية أيضاً، مع القلق من الانتقال من انعدام الفعالية إلى انعدام القدرة للخدمات الأمنية الأساسية. وهذا ينطبق أيضاً على دور المؤسسات التي تعمل في الخطّ الأول للاستجابة بما فيها الدفاع المدني وسواها». وعلى صعيد قطاعي، فإن العدوان الاسرائيلي أصاب كل القطاعات، لذا تتوقع المنظمة «انخفاض الزراعة بنسبة 6,25%، وقطاع الطاقة والمياه يواجه تحديات تأمين الموارد، والصناعة قد تواجه انكماشاً بنسبة 3,87%، كما أن قطاع الإنشاءات سينكمش بنسبة 1,2%، وسيواجه قطاع النقل والاتصالات انخفاضاً بنسبة 12% مع انقطاعات أساسية، وسينخفض قطاع الخدمات بنسبة 8%، وستعاني التجارة من تراجع بنسبة 21,18% بسبب الصعوبات اللوجستية وإغلاق الحدود».

أما على المدى الأبعد، فإن «الإيرادات العامة قد تسجل انخفاضاً بنسبة 3,22% في 2025 و3,11% في 2026، ما سيحدّ من قدرة الحكومة على الإنفاق وتمويل الخدمات العامة والبرامج الاساسية. الحاجات التمويلية يتوقع أن تبقى مرتفعة بنسبة 21% من الناتج في 2025 وبنسبة 27,5% في 2026، ما يؤشّرإلى تنامي الاعتماد على الدين لتغطية فجوة التمويل الحكومية».

إذاً، الدين هو الملجأ الوحيد، برأي المنظمة، لتمويل العجز الناتج من تدني الإيرادات والزيادة في النفقات. لكن الواقع يشير إلى وجود خيار آخر، وهو أن الحكومة تحاول تعويض العجز عبر المساعدات الخارجية، وهو ما سيؤمن تغطية تمويلية بالعملة الأجنبية، أي إنه لن يؤدي إلى الضغط على سعر الصرف الذي جرى تثبيته في الأشهر الماضية ضمن هوامش عنوانها «استقرار سعر الصرف». سعر الليرة مقابل الدولار، كان مستقرّاً في الأشهر الماضية بسبب الآلية التي اعتمدها المسؤولون عن النموذج الاقتصادي في لبنان، والمبني على سحب السيولة بالليرة من السوق مقابل تأمينها لتسديد الضرائب في اقتصاد مدولر، أي إن كل مكلّف يحتاج إلى بيع دولاراته للحصول على ليرات يسدّد بها المتوجب عليه. هذه الآلية لا تبني اقتصاداً، بل تنشّط الحركة القائمة على الاستيراد المموّل بالتحويلات الخارجية التي تأتي إلى الأسر المقيمة في لبنان من المغتربين ومن المنظمات الدولية والمانحين الدوليين. الآن، القيّمون على النموذج، يحاولون تنشيط هذا الاقتصاد الذي تعرّض لخسائر ضخمة، عبر الهبات والمساعدات التي بلغت في مؤتمر باريس نحو مليار دولار. كما أن الحكومة لم تزد كثيراً من إنفاقها، بل تمسّكت بالتقشّف حتى في عزّ الحرب حتى لا تتوسع في الإنفاق ولا تسجّل أن العجز ازداد في أيامها. هي في الواقع، تحاول تغطية الخسائر المسجلة حالياً، بالمساعدات التي ستأتي لاحقاً. اقتصاد التسوّل يعمل بكفاءة كبيرة نظراً إلى الظروف الراهنة.



طوفان الأقصى

حرب على الصامدين في شمال غزة
العدو يتابع تجريف المستشفيات

غزة - يوسف فارس

أنذر سماح الاحتلال بدخول وفد «منظمة الصحة العالمية» لزيارة مستشفيي «العودة» و«كمال عدوان»، بأن ثمّة سلوكاً عدوانياً يلوح في أفق ساعات، وهو ما تحقّق بالفعل، للمرة الثانية على التوالي منذ بدء العملية البرية في شمال غزة. ففي المرة الأولى، اقتحمت الدبابات الإسرائيلية مستشفى «كمال عدوان» في مشروع بيت لاهيا، بينما كانت سيارات الوفود الدولية في طريقها إليه، وبعدما أفرغت المؤسسة حمولتها من الوقود والمستهلكات الطبية، عاود جيش العدو هجومه مع ساعات الفجر، واعتقل كامل الطاقم الطبي والمئات من الجرحى، ثم عاد ودمّر صهاريج الوقود وأحرق مستودع الأدوية الذي وصل حديثاً. ويوم أمس، وبعد برهة من مغادرة وفد «منظمة الصحة» المستشفى نفسه، دكّت دبابات العدو طابق مبيت الأطفال بقذائف المدفعية، واستهدفت بأخرى قسم الحضانة وخزانات المياه على سطح المستشفى، ما تسبّب بإصابة عدد من الأطفال.


فلسطينيون يملأون غالونات المياه وسط الدمار في بيت لاهيا (أ ف ب)

وبالتزامن مع ما سبق، قصفت وسائط المدفعية والطائرات المُسيّرة سور مستشفى «الإندونيسي» ومحيط مستشفى «العودة» في حي تل الزعتر. وكان العدو قصف، فجر أمس، بغارة من طائرة حربية، الطريق الوحيد المؤدي إلى «العودة»، ليقطع بذلك فرصة عبور سيارات «منظمة الصحة العالمية»، ومغادرة سيارات الإسعاف من المستشفى المحاصر منذ 27 يوماً. على أن استهداف المؤسسات الطبية تجاوز المناطق المحاصرة في محافظة شمال القطاع، حيث تعمّدت طائرات «الكواد كابتر» إطلاق القنابل المتفجرة على عيادة حي الشيخ رضوان، والتي خُصصت للتطعيم ضد مرض شلل الأطفال، ما تسبب بحالة من الفوضى والهلع في صفوف الأطباء والأهالي، فضلاً عن إصابة أربعة أطفال بجروح متفاوتة.

وحوّل الهجوم المتكرر على القطاع الصحي، مستشفى «كمال عدوان»، وفق ما يقوله الدكتور حسام أبو صفية، وهو مدير المستشفى، إلى «مقابر»، حيث تزدحم الأقسام بالمئات من المرضى والمصابين، فيما لا يقوم على رعاية أكثر من 120 منهم سوى طبيب أطفال واحد غير متخصص، وعدد محدود من الممرضات، علماً أن معظم المصابين بحاجة إلى عمليات جراحية تخصصية. أما مستشفى «العودة» فليس في أحسن حال، إذ يزدحم هو الآخر بالجرحى، علماً أنه الوحيد الذي يقدّم خدمات الولادة في شمال القطاع، فيما قصف الاحتلال

> سُجّل ارتقاء أكثر من 1200 شهيد منذ بدء العملية في شمال القطاع

إحدى سياراته ومنعها من التحرك لإنقاذ المصابين. ويقول الدكتور محمد صالحة، من «العودة»، في حديثه إلى «الأخبار»: «نحن محاصرون بالنار والدبابات منذ 27 يوماً، الوقود شارف على النفاد، والمستهلكات الطبية نفدت، ولا يوجد لدينا طعام نقدّمه للطاقم الطبي والجرحى والمرضى (...) يأتي إلينا الجرحى مشياً على الأقدام أو محمولين على عربات تجرها الدواب، علماً أننا نفتقد أطباء التخصصات الجراحية المهمة، حيث لا يعمل لدينا سوى طبيب جراح واحد، وقد اعتقل الاحتلال طبيب العظام الوحيد في المستشفى، نحن نطالب العالم بوقف هذه الممارسات». يُذكر أن جيش الاحتلال تعمّد قصف المستشفى مرتين خلال العملية المستمرة شمالاً، وهو يتعمّد بشكل مستمر استهداف محيطه بقذائف المدفعية.

على أي حال، يريد الاحتلال من خلال هذه الممارسات، قتل كل عوامل البقاء والصمود لدى آلاف الأسر التي رفضت النزوح والتهجير. وبالفعل، انعكس الواقع الطبي السيئ، في زيادة أعداد الشهداء، حيث سُجّل ارتقاء أكثر من 1200 شهيد منذ بدء العملية، قضى عدد كبير منهم متأثّرين بجروح كان من الممكن معالجتها لو توفّر التدخل الطبي المناسب.

تواصل مباحثات القاهرة بين فتح وحماس
مصر تراهن على توافق بشأن «لجنة الإسناد المجتمعي»

القاهرة - الأخبار

في الوقت الذي تتواصل فيه المناقشات واللقاءات بين حركتي «فتح» و«حماس» في القاهرة، بشأن آلية التوافق على طريقة إدارة قطاع غزة من خلال ما يُسمى «لجنة الإسناد المجتمعي»، وصل الرئيس الفلسطيني، محمود عباس، أمس، إلى القاهرة، حيث سيعقد لقاءات مكثّفة مع مسؤولي الاستخبارات المصرية. وتأتي هذه الزيارة في إطار السعي لاستكمال «إطار حقيقي للمصالحة»، تعمل القاهرة على الانتهاء منه ليكون «واضح المعالم» قبيل القمة العربية الإسلامية المرتقبة في الرياض، الأسبوع المقبل.

وخلال زيارته، يُفترض أن يستقر «أبو مازن» على أسماء أعضاء اللجنة المتوقّع الإعلان عنها قبل مطلع الشهر المقبل، وتفاصيل آلية عملها التي تضمن «عدم الانفراد بالقرارات»، مع إحداث مواءمات تضمن تحقيق التوافق بين الحركتين على كل التفاصيل الخاصة بإدارة القطاع. وكان وفدا «حماس» و«فتح» ناقشا التفاصيل المرتبطة باللجنة المشار إليها، والتي يُفترض أن تضم شخصيات تحظى بالتوافق بين الحركتين لإدارة غزة، بشكل يضمن إنهاء العراقيل الإسرائيلية التي يتذرع الاحتلال بها لفرض بديل من سلطة فلسطينية جديدة.

كذلك، تعوّل القاهرة على اللجنة العتيدة من أجل تولي إدارة وتنظيم العمل في معبر رفح البري، بالتوازي مع «الضغط» عبر الولايات المتحدة لإعادته إلى العمل من الجانب الفلسطيني، في موقعه السابق نفسه. ويعتقد المسؤولون المصريون بأن فرص استئناف الحركة على المعبر، مع إدارة فلسطينية وبإشراف من «لجنة الإسناد المجتمعي»، حتى مع بقاء القوات الإسرائيلية على محور «فيلادلفيا»، ستكون ممكنة عند وقف إطلاق النار بشكل مؤقت، لكنهم يستبعدون، في الوقت نفسه، القدرة على إنهاء الحرب بشكل فوري قريباً. ومع ذلك، يتحدث المسؤولون بنبرة متفائلة عن المفاوضات الجارية بشأن آلية التعامل مع اللجنة وتشكيلها، مثنين على التفهم الذي تبديه كل الأطراف للوضع «الاستثنائي» القائم، والحاجة إلى التعامل معه بتقديم تنازلات جوهرية تضمن تحقيق مصلحة الشعب الفلسطيني.

ويأتي هذا في الوقت الذي أجرى فيه وزير الخارجية الأميركي، أنتوني بلينكن، اتصالاً بنظيره المصري، بدر عبد العاطي، لمناقشة تفاصيل التصورات المقترحة بشأن التهدئة في غزة ولبنان خلال الأيام المقبلة، بالإضافة إلى مسألة عرقلة المساعدات، بعدما أرسلت مصر تقريراً موثّقاً إلى واشنطن تتحدث فيه عن تعمّد إتلاف جزء من المساعدات الشحيحة التي تدخل إلى قطاع غزة. وإذ ناقش الاتصال قضايا أخرى مرتبطة بالوضع في لبنان ومسارات التهدئة المحتملة، فهو تطرّق بشكل أكثر تفصيلاً إلى مرحلة ما بعد الانتخابات الأميركية، حيث أكّد بلينكن استمرار إدارة جو بايدن في السعي نحو التهدئة، بكل الطرق الممكنة، خلال الفترة المقبلة.

ماقل ودل

كشف المتحدّث الرسمي باسم قوات صنعاء، العميد يحيى سريع، في بيان، تلقّي قواته «معلومات استخباراتية»، كشفت عن قيام العديد من الشركات الملاحية التابعة للعدو الإسرائيلي بـ«بيع أصولها ونقل ممتلكاتها» إلى شركات أخرى. وإذ اعتبر أن هذه الخطوة تأتي في إطار «التحايل» على الحصار البحري الذي تفرضه القوات اليمنية على البحر الأحمر، فهو أكّد أن الأخيرة «لن تأخذ في الاعتبار أي تغيير في ملكية أو علم سفن العدو»، محذّراً «كل الجهات المعنية من التعامل مع هذه الشركات أو السفن». وجدّد سريع تأكيد استمرار صنعاء في فرض الحصار البحري حتى وقف العدوان ورفع الحصار عن قطاع غزة ووقف العدوان على لبنان.

طوفان الأقصى

إيران حسمت أمرها
لا مناص من الردّ على إسرائيل

طهران - **محمد خواجوئي**

باتت النبرة التي يستخدمها المسؤولون الإيرانيون، خلال الأيام الأخيرة، أكثر حدّة من تلك التي سادت الأيام الأولى عقب الهجوم الإسرائيلي على إيران، فجر 26 تشرين الأول الماضي. إذ بعدما اتّسمت آنذاك بالهدوء والحذر، أصبحت الآن تشير إلى جهوزية أكبر لدى إيران للرد مجدداً على إسرائيل. وعلى الرغم من أن موعد الرد لم يُحدّد بعد، وما إذا كان سيتم قبل الانتخابات الرئاسية الأميركية أو بعدها، وما إذا كان سيأتي من داخل الأراضي الإيرانية أم الأراضي العراقية، يبدو التصعيد المكوكي بين إيران وإسرائيل مستمراً.

وأمس، أكّد قائد «الحرس الثوري الإيراني»، اللواء حسين سلامي، أن «جبهة المقاومة وإيران ستجهزان نفسيهما بكل ما يلزم لمواجهة العدو»، وأن «المقاومة الإسلامية في المنطقة ستوجه رداً قاسياً إلى جبهة الشر». وأضاف، في رسالته بمناسبة «اليوم الوطني لمقارعة الاستكبار» والذي يوافق ذكرى الاستيلاء على السفارة الأميركية في طهران على أيدي الطلاب بعد الثورة، «(أننا) تعلّمنا كيف نكبّد عدونا الضربات القاصمة وأن نقف في وجه القوى الشيطانية ونصمد أمامها». ومن جهته، جزم قائد القوات البحرية للجيش الإيراني، الأدميرال شهرام إيراني، بأن «القوات المسلحة الإيرانية لن ترحم العدو في أي مواجهة كانت».

وكان المرشد الأعلى الإيراني، آية الله علي الخامنئي، قال يوم السبت، إن «الأعداء سواء الكيان الصهيوني أو الولايات المتحدة الأميركية، سيتلقّون حتماً الرد الصارم، إزاء ما يقترفونه تجاه الشعب الإيراني وجبهة المقاومة». كما أكّد أن جميع الإجراءات الضرورية «سواء أكانت عسكرية أم تسليحية أم أنشطة سياسية» هي قيد التنفيذ.

ويأتي تصريحه هذا بعد أول ردة فعل له في اليوم الذي تلا الهجوم الإسرائيلي على أهداف عسكرية في إيران، رداً على الضربة الصاروخية التي نفّذتها الأخيرة في الأول من تشرين الأول ضد إسرائيل. وآنذاك، قال إنه لا يجب «تضخيم» الهجوم الإسرائيلي أو «التقليل من شأنه»، علماً أن الضربة استهدفت، كما يقال، جزءاً من المنظومة الدفاعية، ومنشآت لإنتاج الصواريخ في إيران. وعلى رغم أن السلطات الإيرانية قلّلت ابتداء من أهمية الهجوم وأثره، وأعلنت أن الدفاعات الجوية تعاملت معه بشكل ناجح، إلا أن الحرس الثوري عاد وتوعّد بالرد مجدداً على إسرائيل. وقال المتحدث باسمه، علي محمد نائيني، لوكالة أنباء «فارس»، إن «الرد على الاعتداء الجديد للعدو، سيكون حتمياً وحازماً».

وفيما لم يوضح المرشد، في التصريح الأخير، ما إذا كان الرد

> **نشرت الصحف الإيرانية مقالات مختلفة عن الرد الإيراني المنتظر**

الإيراني على إسرائيل، سيكون على غرار ما حدث في نيسان وتشرين الأول الماضيين، على شكل ضربة صاروخية واسعة ومباشرة انطلقت من داخل الأراضي الإيرانية أم لا، نقل موقع «أكسيوس» الأميركي، في وقت سابق، عن مصدرين مطّلعين، التقييمات الاستخبارية الإسرائيلية والتي أشارت إلى أن إيران تتهيأ لهجوم على إسرائيل من «داخل الأراضي العراقية خلال الأيام المقبلة» و«قبل الرئاسيات الأميركية» المقررة الثلاثاء المقبل. كما تحدثت بعض وسائل الإعلام، بما فيها صحيفة «نيويورك تايمز»، عن احتمال أن تشن إيران هجوماً على إسرائيل، بعد الانتخابات، زاعمةً أن «إيران قلقة من أن يخدم تزايد التصعيد في المنطقة، دونالد ترامب». وكانت إدارة الرئيس جو بايدن، حذّرت إيران، في رسالة عبر سويسرا، من تنفيذ أي هجوم آخر ضد إسرائيل. وحول ذلك، نقل «أكسيوس»، عن مسؤول أميركي وآخر إسرائيلي سابق، قولهما: «أبلغنا المسؤولين الإيرانيين بأنه في حال حدوث مثل هذا الهجوم، قد لا نتمكن من كبح جماح إسرائيل أو ضمان أن يكون الرد الإسرائيلي محسوباً ومحدوداً كما كان في المرة السابقة». وعلى المنوال نفسه، خرجت تصريحات إسرائيلية، آخرها لوزير التعليم، يوآف كيش، الذي قال أمس إنه في حال ارتكاب إيران «خطأ» واتخاذ قرار بالرد، فإن هذا يسمح لكيانه بـ«مواصلة تنفيذ استراتيجيته» في المنطقة، من دون ذكر مزيد من التفاصيل.

في المقابل، نشرت الصحف الإيرانية مقالات مختلفة عن الرد الإيراني المنتظر على إسرائيل. وتطرّقت صحيفة «جام جم»، في مقال لعضو هيئة التحرير فيها، محمد قادري، إلى تصريحات المرشد الأعلى عن «أن إيران لا تنوي التسامح مع الممارسات الشريرة والعدوانية للعدو قط»، لافتةً إلى أن كلامه يجيء «في إطار التوجه الرامي إلى إرباك الحسابات الخاطئة للعدو، لكي تفهم الجبهة الغربية - الصهيونية وطبعاً حُماتها العرب، بأن إيران ومحور المقاومة، لم يصابا بالوهن والضعف في ميدان المعركة، بل إنهما جاهزان بكل ما أوتيا من قوة للدفاع عن نفسيهما أمام العدو الذي لا يلتزم بأي من القواعد الدولية والإنسانية». كما ألقت صحيفة «همشهري» الضوء على الاستراتيجية الإسرائيلية في المواجهة مع إيران، وذلك في مقال بقلم مهدي خان علي زاده.

وقالت إن «إحدى الاستراتيجيات الرئيسية للكيان الإسرائيلي في الأيام التي تلت الهجوم الإيراني، تمثّلت في تعزيز وترسيخ المسار الذي اعتمدته ضد إيران بعد تنفيذ الأخيرة عملية الوعد الصادق 2»، أي إيجاد مناخ يلفه «الغموض» و«التردد» بهدف «جعل طهران منفعلة إزاء القيام بردة الفعل المناسبة». واعتبرت أن «ما يُبطل هذا المخطط الإسرائيلي، هو اعتماد استراتيجية قائمة على تغيير إدراك الطرف الآخر»؛ أي الإجراء الذي يمكن أن يُبنى على «رد صادم» يُربك الأُحجية التي وضعتها تل أبيب.

والمثال الذي ضربته على ما تقدّم، يمكن أن يكون الإعلان عن «الموعد الأخير» لإنهاء حرب غزة ولبنان، وفي حالة عدم تحققه، سيعقبه تدخل ميداني وعملاني إيراني، لافتة إلى أن «هذه الاستراتيجية - التي يمكن أن تنطوي على تكتيكات مختلفة في التنفيذ - يجب أن توضع موضع التطبيق في فترة زمنية وجيزة، لكي تنتزع من الطرف الثاني إمكانية اتخاذ القرار وصنع السياسات».

من جهتها، استبعدت صحيفة «أرمان ملي»، في مقال بقلم عبد الرضا فرجي راد، اندلاع حرب إقليمية وشاملة في ردات الفعل المتتالية بين إيران وإسرائيل. وقالت في معرض إشارتها إلى السياسة الأميركية: «قد تردّ إيران، ومن ثم تردّ إسرائيل على إيران في وقت آخر، لكنّ الأميركيين لا يتدخلون في الصراع. وإن تم انتخاب ترامب بعد ثلاثة أيام من الآن، فإنه سيسعى على خلفية الوعود التي أطلقها، لممارسة الضغوط لينهي نتنياهو الحرب. لكن إن فازت السيدة هاريس في الانتخابات، فإن سياستها ستختلف بعض الشيء عن بايدن، وستواجه كما أوباما مشكلة مع نتنياهو. لذلك من المستبعد أن تسفر هذه الهجمات المكوكية عن حرب إقليمية». وتابعت الصحيفة أن «الظروف الاستراتيجية الدولية لا تسمح بذلك. فأميركا وعلى خلفية حرب روسيا مع أوكرانيا، وكذلك التنافس مع الصين، لا تريد أن تندلع هكذا حرب شاملة في المنطقة، لكي لا يستغلها منافسوها، لذلك فإن أميركا لن تسمح البتة لإسرائيل بأن تجرها إلى حرب مستمرة ودائمة».

اللواء سلامي: جبهة المقاومة وإيران ستجهزان نفسيهما بكل ما يلزم لمواجهة العدو (أ ف ب)

ترقّب إسرائيلي - أميركي للرد
مصالح واشنطن ليست في مأمن

يحيى دبوق

تترقب إسرائيل والولايات المتحدة الرد على اعتدائهما «المشترك» على الأراضي الإيرانية، وسط تقديرات تشير إلى أنّ الهجوم سيتسبب بـ«مستوى عالٍ» من الأذية، التي قد لا تطاول تل أبيب، المتخوفة من أنّ منشآتها الاستراتيجية قد تكون ضمن «بنك» الأهداف الإيرانية فحسب، بل واشنطن أيضاً، التي لم يعد استهداف أصولها العسكرية والأمنية في المنطقة، مستبعداً. وفي حين تتركز المخاوف العلنية المعبَّر عنها في إسرائيل على الهجوم المحتمل ونطاقه ومدى الأذية التي قد يتسبب بها، فإنّ المخاوف الفعلية، والتي لا يتم إبرازها إلى العلن، بدأت تتمحور حول مدى قدرة إسرائيل على الدخول في سلسلة من الضربات والردود المتبادلة، والتي ستكون بمثابة «حرب استنزاف عن بُعد»، لا تمتلك تل أبيب الأدوات اللازمة لتجاريها، على خلاف ما قد يحصل في غزة ولبنان، ولا سيما أنّ واشنطن لا تبدو معنية، حتى اللحظة، في الدخول في أي صراع مباشر مع الجانب الإيراني.

ويعبّر العديد من المحللين الإسرائيليين، صراحة، عن المخاوف المشار إليها، متحدّثين عن احتمال تنفيذ طهران لردّ «مركّب»، قد يكون موجهاً أيضاً ضدّ المصالح الأميركية، لا الإسرائيلية فقط، مستندين إلى «إشارات» صادرة عن طهران، كان آخرها توجّه مرشد الجمهورية الإسلامية الإيرانية، السيد علي خامنئي، إلى واشنطن وتل أبيب، وتأكيده أنّ كلتيهما «ستتلقيان رداً ساحقاً على ما فعلتاه ضد إيران».

يعتبر البعض أنّ إيران ترى في الانتخابات الأميركية فرصة لتوجيه «ضربة ما» (أ ف ب)

وعليه، تشغل العديد من الأسئلة، حالياً، عقول صناع السياسة في إسرائيل، بما في ذلك حول ما إذا كانت إيران ستنفذ ردّها منفردة، أو بالتعاون مع سائر حلفائها في المنطقة، وما إذا كان الردّ سيأتي محدوداً أو واسع النطاق ويتسبب بأذى كبير، جنباً إلى جنب تساؤلات حول مدى قدرة الدفاعات الجوية الإسرائيلية والأميركية وتلك التي يمتلكها «حلفاء واشنطن» في المنطقة على «احتوائه»، وما إذا كان على إسرائيل الرد عليه، والدخول، بالتالي، في حرب الاستنزاف المشار إليها. وتبدو التصريحات الإيرانية التي تستهدف واشنطن أخيراً، بحسب مراقبين، نابعة من جملة من المعطيات والأهداف؛ إذ يعتبر البعض أنّ إيران ترى في الانتخابات الأميركية فرصة لتوجيه «ضربة ما»، وسط توقعات المسؤولين الإيرانيين بأنّ الرد الأميركي على هكذا ضربة سيكون «غير متناسب»، مع انشغال الإدارة والمؤسسات الأميركية بالقضايا الداخلية. أمّا الهدف الثاني، فهو استغلال الرد لزيادة الضربات الموجّهة إلى بعض المصالح الأميركية، مع أطراف آخرين، أو من خلالهم، وذلك لـ«إرباك الدفاعات» الأميركية المساندة لإسرائيل. أيضاً، ثمة هدف ثالث يتعلق بغايات ردعية، ومحاولة للضغط على الجانب الأميركي للحد من مشاركته في الدفاع عن إسرائيل - وهو احتمال لا يبدو مرجّحاً إلى حدّ كبير -، أو حتى لتقديم «عروض» لخفض التصعيد، في غزة ولبنان، مقابل تجنب انجرار القوات الأميركية إلى حرب مباشرة في المنطقة، وفق ما يرى البعض.

وتعكس المخاوف الإسرائيلية المشار إليها «زيف» السردية التي تبنّتها، في وقت سابق، تل أبيب، في محاولة لـ«تضخيم» ردها الأخير على طهران، والتي وصلت إلى حدّ الادعاء بأنّ الهجوم أدّى إلى «إنهاء دفاعات إيران وتدميرها، وضرب منشآت الصناعة الصاروخية ومركباتها، وكذلك صناعة الطائرات المُسيّرة»، فضلاً عن مخازن ومنشآت القدرات الصاروخية، مستبعدةً، آنذاك، أي رد من جانب طهران. وعليه، يبدو أن إسرائيل أصبحت أمام استحقاق انكشاف فشل الرواية المشار إليها، والتي صاغتها لأهداف عدّة، من بينها طمأنة الجمهور، أو ربما نتيجة لتقديرات «خاطئة»، أو كلا الأمرين معاً.

> **يتخوف البعض من احتمال شنّ طهران لردّ «مركّب»، يستهدف المصالح الأميركية أيضاً**

وحالياً، بعدما أصبح الرد الإيراني أمراً محسوماً تقريباً، تبقى المعضلة الأساسية التي ستواجه تل أبيب، ومن خلفها واشنطن، هو إمكانية أن تؤدي الجولات المتبادلة إلى تصعيد تريد الأخيرتان تجنبه، ولا سيما أنّ المعطيات الحالية تشير إلى أنّ الرد الإيراني لا يمكن إلا أن يُقابل بردّ إسرائيلي مضاد جديد، ما يطرح العديد من الأسئلة حول «الخطوات» التي قد تضطر الولايات المتحدة إلى القيام بها، للحد من مسبّبات مثل ذلك التصعيد.

أميركا تستنفر قواعدها في سوريا
مخاوف من هجوم إيراني «شامل»

الحسكة - **أيهم مرعي**

تشهد القواعد الأميركية في سوريا استنفاراً متواصلاً، مع استقدام شبه يومي للتعزيزات العسكرية البرية والجويّة، تحسباً، على الأرجح، للردّ الإيراني المحتمل، وسط مخاوف من أن يطاول الأخير قواعد واشنطن في سوريا والعراق. وبدا الاستنفار المشار إليه واضحاً، بعدما زادت التحركات غير الاعتيادية للأميركيين في اليومين الماضيين، في كلّ من الحسكة ودير الزور، هادفةً، بشكل رئيسي، إلى تحصين القواعد الأميركية، بمزيدٍ من الأسلحة والمعدات. واستقدم «التحالف» الدولي، تعزيزات عسكرية جوية، السبت والأحد، إلى كلّ من قاعدة «الشدادي» في ريف الحسكة الجنوبي، وقاعدة «خراب الجير» في ريف الحسكة الشمالي. كما وصلت نحو 30 شاحنة من الأسلحة والمعدات المختلفة، براً، عبر «معبر الوليد» الذي يربط سوريا بالعراق. على أن التعزيزات الأخيرة شملت، أيضاً، العديد من الآليات الخاصة بنقل الجنود، ما يعكس رغبة في تكثيف الدوريات البرية في أرياف دير الزور، لرصد أيّ تحركات برية محتملة ضد القوات الأميركية في المنطقة.

وإلى جانب تنفيذ المروحيات والمُسيّرات الأميركية دوريات جوية فوق قواعدها في «حقل العمر» ومعمل غاز «كونيكو» في ريف دير الزور وقاعدة «الشدادي»، لمراقبة أي تحركات تجري في محيطها، أو في الضفة المقابلة لها من نهر الفرات، والتي يسيطر عليها الجيش السوري والقوات الرديفة والحليفة التابعة له، جدّدت المدفعية الأميركية المتواجدة في كلّ من قاعدتي «العمر» و«كونيكو» اعتداءاتها على قرى واقعة في الأطراف الشمالية والشمالية الشرقية لمدينة دير الزور، والتي يُرجّح أن المقاومة تستهدف القواعد الأميركية منها.

وتعقيباً على ذلك، تؤكد مصادر ميدانية، في حديث إلى «الأخبار»، أن «القواعد الأميركية غير الشرعية، بما في ذلك قاعدة التنف، تشهد استنفاراً وتتخذ إجراءات احترازية إضافية، تشمل تشغيل غالبية أنظمة التعقب والمراقبة والكاميرات الحرارية داخلها، تخوفاً من تعرضها لضربات متزامنة»، بعدما أصبحت واشنطن «تترقب الردّ الإيراني المتوقع على إسرائيل، وتتحسب أن يشمل قواعدها في سوريا أيضاً». وتردف المصادر أنّ «استهداف قاعدتي (العمر) و(كونيكو)، والذي وقع تزامناً مع الضربة الإيرانية الأخيرة على إسرائيل، ساهم في تأجيج تلك المخاوف»، مرجّحةً أن «تشهد الفترة القادمة تصعيداً إضافياً من جهة فصائل المقاومة على مختلف القواعد الأميركية غير الشرعية في سوريا».

> **دخلت إلى سوريا نحو 30 شاحنة من الأسلحة والمعدات المختلفة**

ويصبح التوجّس الأميركي الأخير مفهوماً، بالنظر إلى الارتفاع الواضح في عدد الاستهدافات التي طاولت قواعد واشنطن في سوريا، والتي بلغت 13 استهدافاً في شهر تشرين الأوّل وحده، وسط مخاوف من مزيد من التصعيد هذا الشهر، مع استمرار الحرب الإسرائيلية على غزة وجنوب لبنان. وتضاف إلى ذلك، الخشية من أن يشمل الردّ الإيراني القواعد الأميركية في سوريا، خاصّة بعد اتهام العديد من المسؤولين الإيرانيين، في تصريحاتهم العلنية أخيراً، واشنطن بالتواطؤ مع إسرائيل في اعتداءاتها على الأراضي الإيرانية.

ارتفع أخيراً عدد الاستهدافات التي طاولت قواعد واشنطن في سوريا (أ ف ب)

الجزائر: مشروع قانون يجرّم الشركات الداعمة لإسرائيل

الجزائر - **آدم شعبان**

طرح نواب في البرلمان الجزائري مقترح قانون يحظر كل المعاملات والمنتجات والعلامات التجارية المموّلة للعدوان الإسرائيلي، على الأراضي الجزائرية، وذلك في إطار حملة سياسية وشعبية أوسع، تهدف إلى قطع جميع «الأوصال» مع الكيان الإسرائيلي أو الشركات الداعمة له. وينصّ المقترح على سحب التراخيص من الشركات التي تَثبت عليها تهمة المساهمة في تمويل حرب الإبادة ضدّ الشعبين اللبناني والفلسطيني، جنباً إلى جنب فرض حواجز قانونية ومالية أمام إقامة أيّ علاقات أو استثمارات مع الشركات المموّلة للكيان في الجزائر. وطبقاً لأصحاب المبادرة، فإنّ الخطوة «تتناغم مع مبادئ (ثورة التحرير من أجل الاستقلال)»، وهي دليل وحدة مع «الأشقّاء في معركة الأمة».

وتزامن طرح مقترح القانون مع الجدل الداخلي، الواسع النطاق، الذي فجّره كتاب «الجزائر اليهودية، الأنا الآخر الذي لا أعرفه»، للمؤلفة الجزائرية المقيمة في فرنسا، هادية بن ساحلي، بعدما طرح توقيت «الترويج» له، في هذه المرحلة الحساسة، تساؤلات عدة، ما دفع بالسلطات إلى إلغاء ندوتين حوله. من جهتهم، احتج نواب في البرلمان، وبعضهم من المؤيدين للحكومة، على طرحه في السوق، لافتين إلى أنّ من «قدّم» الكتاب، مجنّدة سابقة في جيش الاحتلال وتحمل الجنسية الإسرائيلية. والمحاولة الجزائرية المشار إليها هي الثالثة من نوعها، لإصدار تشريع يهدف إلى قطع الطريق أمام أيّ نوع من أنواع التطبيع مع إسرائيل. وقبل عامين ونصف عام، طُرح مشروع يقضي بحظر التعامل مع دولة الاحتلال وإقامة أيّ اتصال أو علاقات معها، بشكل مباشر أو غير مباشر، أو فتح مكاتب تمثيل من أيّ نوع، وعلى أيّ مستوى كان داخلها. كما نصّ المقترح على منع إقامة أيّ اتفاق أو علاقة مع أشخاص مقيمين في إسرائيل، ومنع السفر إلى الأراضي الفلسطينية المحتلة، وعدم السماح، في المقابل، بدخول حاملي الجنسية الإسرائيلية إلى البلاد، بالإضافة إلى حظر المشاركة في أيّ نشاط تقيمه الدولة العبرية.

على أنّ محاولات تجريم التطبيع تلاقي، غالباً، معارضة من السلطات الجزائرية، التي ترى أنّه ما من حاجة إلى مثل تلك الإجراءات، نظراً إلى أنّ ما من توجّه لديها، بالدرجة الأولى، للانخراط في أيّ مسعى لتطبيع العلاقات، بما في ذلك من خلال «الاتفاقيات الإبراهيمية» التي ترعاها الولايات المتحدة الأميركية مع جملة من الدول العربية الأخرى. ويضاف إلى ما تقدّم، كون الجزائر جزءاً من المحور الداعم للمقاومة، ومن أول المنتقدين للدول التي وافقت على الانخراط في التطبيع، ومن ضمنها المغرب، التي تقيم علاقات متينة مع الكيان، تشمل مجال التسليح والصناعة الحربية وتبادل المعلومات الاستخباراتية.

طوفان الأقصى

1490 اعتداءً في شهر واحد

الحرب على الضفة لا تسكن

رام الله - **أحمد العبد**

تعيش الضفة الغربية حرباً من نوع آخر، لا تشبه العدوان على قطاع غزة أو لبنان، لكنها ليست أقل خطورة منهما. إذ بالرغم من أنها تجري بهدوء ومن دون ضجيج، فهي تهدف إلى فرض أمر واقع بتعزيز الاستيطان، وزيادة العوامل الطاردة للسكان، بما يؤسّس لمرحلة واسعة من تهجير أكبر عدد ممكن من الفلسطينيين، وصولاً إلى الهدف الكبير المتمثل في حسم الصراع وضم الضفة. ولتحقيق هذا الهدف، تراكم قوات الاحتلال وعصابات المستوطنين من الاعتداءات اليومية، التي تتصاعد كماً ونوعاً، بأدوات تزداد عنفاً وشراسة. وليس أقل تلك الأدوات تسليح المستوطنين وتحويلهم إلى عصابات أشبه بجيوش صغيرة، ومنحهم الضوء الأخضر للهجوم على المزارعين والمواطنين، وارتكاب أعمال قتل وحرق، ومصادرة الأراضي وسرقتها وحرمان الفلسطينيين منها، الأمر الذي يمنح أولئك المستوطنين نقاط قوة تتعزز يوماً بعد آخر.

وتشهد الضفة، كل ليلة، اقتحامات واسعة لقوات الاحتلال تتخللها اعتقالات في صفوف الفلسطينيين وعمليات تدمير واغتيالات. وهذا ينسحب أيضاً على ساعات النهار التي يعيش فيها الفلسطيني صنوفاً أخرى من القهر، سواء على الحواجز العسكرية، أو عبر هجمات عصابات المستوطنين على بلدات الضفة وقراها، أو الهجمات على أراضي الفلسطينيين الزراعية، وخصوصاً في المواسم الزراعية كموسم قطف الزيتون.



شهد موسم الزيتون الحالي موجة اعتداءات غير مسبوقة (أ ف ب)

وشهد شهر تشرين الأول الماضي تصاعداً في اعتداءات جيش العدو وعصابات المستوطنين، بلغت بحسب «هيئة مقاومة الجدار والاستيطان» نحو 1490، منها 1130 اعتداءً من قوات الاحتلال، و360 من قعصابات المستوطنين. وتركزت هذه الاعتداءات في محافظات نابلس التي سجّلت 307، والخليل 280، والقدس 179. وتراوحت الهجمات المشار إليها بين غارات مسلحة على قرى فلسطينية، وإعدامات ميدانية، وتخريب وتجريف أراض، واقتلاع أشجار، والاستيلاء على ممتلكات، وإغلاقات، وحواجز تقطع أواصر الجغرافيا الفلسطينية.

ومع حلول منتصف تشرين الأول، الذي يشهد بدءَ موسم قطف الزيتون رسمياً في الضفة الغربية، واجه المزارعون هجمات عدة في مناطق متفرقة، علماً أن معظم هؤلاء اضطروا إلى تأجيل جني محصولهم، بسبب عدم نضوجه، وبسبب منعهم من الوصول إلى أراضيهم من قِبل المستوطنين. وبلغ مجموع تلك الاعتداءات 360، تركزت في محافظة نابلس بواقع 108، ومحافظة الخليل بـ81، ورام الله بـ48، وسلفيت بـ40، وبيت لحم بـ37، وطولكرم بـ19 اعتداء. أيضاً، نفّذ المستوطنون في الشهر نفسه 245 عملية تخريب، ومنع وصول وسرقة لممتلكات فلسطينيين ضد قاطفي الزيتون، منها سرقة محاصيل الزيتون في 26 حالة، وسرقة معدات القطاف في 22 حالة، بالإضافة إلى سرقة 15 خيمة وكرفان تعود إلى المواطنين، و3 حالات سرقة لمركبات. كما تسببت اعتداءات المستعمرين باقتلاع 1401 شجرة، منها 1339 شجرة زيتون، موزعة على محافظة الخليل بواقع 740، ونابلس بـ193، ورام الله بـ178، وبيت لحم بـ160، وسلفيت بـ100، وقلقيلية بـ30 شجرة.

وإزاء ما تقدّم، قالت «هيئة مقاومة الجدار والاستيطان» إن موسم الزيتون الحالي يشهد «موجة اعتداءات إرهابية غير مسبوقة تم الإعداد لها من قِبل المؤسسة الرسمية في دولة الاحتلال بتسليط عصابات المستعمرين على المزارعين العزّل، والآمنين في أراضيهم». وبحسبها، فإن الاستهداف لموسم الزيتون يأتي «باعتباره موسماً وجدانياً يدلل على العلاقة الأصلانية بين المواطن الفلسطيني والأرض، وإن كل ما تفعله دولة الاحتلال الآن يصب في إطار خلخلة العلاقة المتينة مع الأرض، في مخططات معلنة وواضحة من أجل السيطرة على الجغرافيا الفلسطينية ومنع وصول المواطنين إليها».

وبالتزامن مع ذلك، تزايد انتشار ما يعرف بـ«الاستيطان الرعوي»، بتوجيهات من «كابينت» الاحتلال الذي يرعى المشروع الاستعماري، ويقدم التسهيلات للمستعمرين. وبموجب هذا الاستيطان، يسيطر مستوطن واحد أو اثنان على عشرات الدونمات الزراعية ويقوم بتسييجها وتشييكها للزراعة أو لرعي الأغنام، وسط منع أصحاب الأرض الفلسطينيين من الوصول إليها تحت تهديد السلاح والقتل. وإذ انتشرت عشرات المستوطنات الرعوية في وقت سابق، حاول مستوطنون إقامة 7 بؤر استيطانية جديدة في شهر تشرين الأول، غلب عليها الطابع الزراعي والرعوي. وتوزعت تلك البؤر على أراضي محافظة الخليل بثلاث، وواحدة على أراضي رام الله، وأخرى في القدس، وثالثة في سلفيت، ورابعة في طولكرم.

> **يأتي قرار إقامة البؤر الجديدة بتوجيهات من «كابينت» الاحتلال الذي يرعى المشروع الاستعماري**

وفي هذا السياق، قالت «الهيئة» إن سلطات الاحتلال درست، الشهر الماضي، ما مجموعه 14 مخططاً هيكلياً، لغرض توسعة مستعمرات الضفة الغربية والقدس. وإذ جرت المصادقة على 7 من تلك المخططات، فقد جرى إيداع 8 أخرى، بهدف بناء ما مجموعه 1151 وحدة على مساحة تقدر بـ584 دونماً من أراضي المواطنين. وفي الوقت نفسه، تهدف مخططات العدو داخل حدود مدينة القدس إلى بناء 500 وحدة استعمارية على مساحة تقدر بـ107 دونمات من أراضي المواطنين، إلى جانب نية الاحتلال تسوية أوضاع (شرعنة) بؤرة جديدة، واعتبارها حياً استعمارياً جديداً يتبع لمستعمرة «عيلي» المقامة على أراضي المواطنين جنوب محافظة نابلس.

وفي المقابل، تصاعدت المقاومة في الضفة في تشرين الأول، إذ قُتل 11 إسرائيلياً، بالإضافة إلى إصابة 98 آخرين في الضفة والقدس والداخل المحتل عام 1948. وسُجّل 445 عملاً مقاوماً نوعياً نفذها مقاومون في الضفة، بينها 47 عملية إطلاق نار، و37 اشتباكاً مسلحاً استشهد فيها 46 فلسطينياً بنيران الاحتلال ومستوطنيه في أكتوبر 2024. وأبرز تلك العمليات، كانت عملية إطلاق النار في تل أبيب، والتي أسفرت عن مقتل 7 إسرائيليين وجرح 17 آخرين، ونفذها المقاومان محمد مسك وأحمد الهيموني من الخليل. كما نفذ مقاومون فلسطينيون عمليتَي دهس، وعمليتَي إعطاب آليات عسكرية، فيما بلغ عدد حوادث زرع أو إلقاء العبوات الناسفة 45.

تقرير

التطبيع السوري – التركي: دوران في حلقة مفرغة

علاء حلبي

يتابع ملف التطبيع بين سوريا وتركيا، بوساطة روسية – عراقية ودفع إيراني، الدوران في حلقة مفرغة، في ظل الموقف السوري الواضح، والذي يعتبر خروج القوات التركية غير الشرعية من سوريا هدفاً لهذا التقارب، والمراوغة التركية المستمرة، في المقابل، وربط أنقرة خروج قواتها بمتغيّرات سياسية وميدانية على الأرض، إذ بعد تسارع كبير في هذا الملف، إثر تصريحات للرئيس السوري، بشار الأسد، أبدى فيها مرونة كبيرة وتفهماً لصعوبة خروج القوات التركية بشكل فوري، داعياً إلى وضع أرضية مشتركة للحوار وتعريف واضح للإرهاب، والاتفاق على خطوات العمل المشترك والتي تنتهي بخروج القوات التركية – وهو ما قوبل بغزل تركي مستمر -، ساهمت المتغيرات الإقليمية الكبيرة، بما فيها حرب الإبادة التي تشنها إسرائيل ضد الفلسطينيين في قطاع غزة، وما تبعها من توسيع للعدوان شمل لبنان وارتفاع متزايد في الاعتداءات على سوريا، في دخول هذا الملف نفقاً مظلماً.

وبالرغم من حالة «الاستعصاء» تلك، يؤكد وزير الخارجية الروسي، سيرغي لافروف، استمرار العمل المشترك على حلحلة ذلك الاستعصاء. ويأتي هذا خصوصاً في ظل الرغبة التركية الكبيرة في إتمام الأمر، أملاً في التخلص من عبء اللاجئين، والعمل بشكل مشترك مع دمشق على إنهاء «الإدارة الذاتية» المدعومة أميركياً، بالإضافة إلى محاولة فتح الطرق الدولية التي تصل تركيا بدول الخليج، لما توفره هذه الطرق من مصادر دخل كبيرة، سواء عبر تصدير واستيراد السلع، أو عبر تسهيل عبورها بين دول الخليج وأوروبا. وأكّد لافروف، في تصريحات نشرتها صحيفة «حرييت» التركية، قبل يومين، وجود إشارات من دمشق وأنقرة تفيد بوجود اهتمام جدي باستئناف المفاوضات، قائلاً إن بلاده «تبذل جهوداً متواصلة لإنهاء الصراع، وتشجّع استئنافاً سريعاً لعملية التفاوض بين الجانبين». وأشار إلى أن تطبيع العلاقات بين البلدين له أهمية كبيرة للاستقرار المستدام في سوريا، وتعزيز الأمن في منطقة الشرق الأوسط، لافتاً إلى أن ملف التطبيع كان أحد المواضيع التي تناولها لقاء الرئيسين التركي، رجب طيب إردوغان، ونظيره الروسي فلاديمير بوتين، خلال قمة «بريكس» في مدينة قازان الروسية. وخلال عودته من القمة، أعلن إردوغان، في تصريحات أدلى بها من على متن الطائرة، أنه يأمل أن تتخذ دمشق خطوات في ملف التقارب، «الأمر الذي يحقق مصالح الطرفين»، وفق تعبيره.

إلا أنه في استمرار لسياسة المراوغة، أعاد وزير الخارجية التركي، حاقان فيدان، ربط ملف التطبيع مع سوريا بمتغيرات سياسية، حدّدها هذه المرة بـ«توافق بين الحكومة السورية والمعارضة»، مشيراً، في تصريحات نشرتها «حرييت»، إلى أن بلاده لا ترى أن دمشق «مستعدة لهذا النوع من التوافق»، وفق تعبيره. وفي استعادة غير مباشرة لتصريحات سابقة للرئيس التركي حاول خلالها استثمار حرب الإبادة الإسرائيلية لفتح الأبواب المغلقة مع دمشق، قال فيدان: «نلاحظ زيادة الهجمات الإسرائيلية على سوريا (...) إذا حاولت التنظيمات الإرهابية استغلال هذه البيئة الفوضوية، فقد يؤدي ذلك إلى جر سوريا نحو مزيد من عدم الاستقرار»، في إشارة إلى الأكراد (الإدارة الذاتية التي يقودها حزب الاتحاد الديمقراطي الذي تعتبره أنقرة امتداداً لحزب العمال الكردستاني). وأضاف أن «القضية الأساسية الحساسة بالنسبة إلى تركيا هي تطهير المنطقة من هذه التنظيمات التي تحتل ثلث الأراضي السورية بدعم أميركي». وتأتي تصريحات فيدان تلك، بعد أيام من شنّ تركيا حملة عسكرية كبيرة على مناطق يسيطر عليها الأكراد في شمال وشمال شرق سوريا، في وقت التزمت فيه الولايات المتحدة الأميركية الصمت.

> **أعاد فيدان ربط ملف التطبيع مع سوريا بمتغيّرات سياسية**

وبالرغم من دخول ملف التطبيع، للمرة الثانية خلال عامين، حالة من الجمود، ثمة متغيرات على الأرض من شأنها إعادة إحياء هذا الملف، أبرزها التحركات التركية الأخيرة لفتح خطوط تواصل بين مواقع سيطرة الحكومة السورية، ومناطق سيطرة المعارضة. ويُضاف إلى ذلك، تململ الدول المانحة من الأزمة السورية وانشغالها بتمويل أوكرانيا في حربها ضد روسيا، وتمويل إسرائيل في حرب الإبادة التي تشنها، الأمر الذي تسبب بانخفاض مشاريع الدعم الأممية إلى أدنى مستوياتها، ما فاقم من الأزمة الإنسانية. وفي الوقت نفسه، بدأ يظهر خط جديد في الاتحاد الأوروبي تقوده إيطاليا يدعو إلى تغيير آلية التعامل مع سوريا، وإنهاء حالة القطيعة، ودعم مشاريع «التعافي المبكر» (تأهيل البنى التحتية المتضررة من الحرب)، على نحو يمنع موجات اللجوء ويفتح باب العودة الطوعية، وهو ما يتوافق مع رغبة أنقرة التي تحاول التخلص من عبء اللاجئين. وإلى جانب ما تقدّم، ثمة الموقف الأميركي المستقبلي من الأزمة السورية، والذي ستحدده الانتخابات الرئاسية المرتقبة.

الاتحاد الأوروبي يعيّن مبعوثاً خاصاً إلى سوريا

نجحت إيطاليا، أخيراً، في خطوتها الأولى على طريق تغيير مسار الاتحاد الأوروبي نحو سوريا، من القطيعة إلى نوع ما من أنواع التواصل. يأتي ذلك بهدف وضع إطار جديد للتعامل مع أزمة اللاجئين، ومحاولة فتح باب عودة اللاجئين السوريين «الطوعية» إلى بلادهم، وفق خطة تشمل ضخ أموال استثمارية في السوق السورية، من شأنها أن تخلق ظروفاً أفضل تحدّ من موجات اللجوء وتشجع على العودة.

وأكدت وسائل إعلام إيطالية، من بينها صحيفة «إل فولي» ما كانت قد نشرته «الأخبار»، قبل ثلاثة أيام، حول نتائج اللقاءات المكثفة التي عقدها مندوبو الاتحاد الأوروبي لدراسة القضية السورية. وبحسب الصحيفة، تمّ التوافق على تعيين السفير النمساوي السابق لدى تركيا ومصر، كريستيان بيرغر، في منصب مندوب خاص إلى سوريا، للاطّلاع أكثر على الظروف في الداخل السوري، وفهم المتغيّرات التي جرت على الأرض.

أيضاً، أكدت الصحيفة ما نشرته «الأخبار» حول المساعي الإيطالية المستمرة في هذا المجال، ضمن تكتل أوروبي يضمّ إلى جانب إيطاليا، النمسا، كرواتيا، قبرص، التشيك، اليونان، سلوفاكيا وسلوفينيا، ويعارض سياسة القطيعة الحالية المتبعة، والتي ساهمت في تفاقم أزمة اللاجئين. وبالنظر إلى الاسم الذي تم تعيينه، والمناصب التي شغلها (في تركيا ومصر)، يبدو أن الاتحاد الأوروبي عازم فعلاً على إعادة تقييم سياسته، والبدء في خط مسار جديد، تراه روما الخيار الأفضل، عن طريق خلق تعاون مع السلطات السورية، وبحث إمكانية توسيع مشاريع الاتحاد الأوروبي الاستثمارية في شمال أفريقيا للحدّ من موجات اللجوء، لتشمل سوريا. غير أنّ من المبكر الحديث عن نتائج هذه المساعي، برغم تعيين مبعوث جديد، في ظل الموقف الأميركي الحالي المتشدّد حيال سوريا، والرافض لأيّ تغيير في الظروف الحالية، وهو موقف تتماهى معه ألمانيا، القوة الأكبر في الاتحاد الأوروبي.

رئاسيات أميركا

حراك «اللحظة الأخيرة»

ترامب وهاريس يتودّدان إلى العرب

ريم هاني

في الأيام التي سبقت الانتخابات الرئاسية الأميركية التي ستبدأ، غداً، بدا كل من المرشحَين، الديمقراطية كامالا هاريس والجمهوري دونالد ترامب، كمن «يسابق الزمن»، ولا سيما في الولايات الحاسمة، حيث عقد كلاهما عدداً من التجمعات الانتخابية، في محاولة لكسب أكبر عدد من الأصوات في السباق الذي لا يزال حتى اللحظة، محتدماً بشكل كبير. وفي حين ركّز ترامب على بنسلفانيا وكارولاينا الجنوبية وجورجيا، عقدت هاريس فعاليات عدّة في ولاية ميشيغان، إحداها في «كنيسة أفريقية – أميركية». ويأتي ذلك فيما لا تزال استطلاعات الرأي تظهر نتائج متقاربة إلى حدّ كبير في الولايات المشار إليها، وهو واقع ينسحب على جميع أنحاء البلاد أيضاً.

على أنّ عدداً من الناخبين لم ينتظروا حتى الغد للبدء بالاقتراع، إذ أدلى الملايين بأصواتهم بالفعل، عن طريق البريد أو حضورياً، بهدف تجنب الانتظار في الطوابير أو الأحوال الجوية السيئة في بعض المناطق. وطبقاً لمسؤولين في ولاية جورجيا، تحدّثوا إلى وسائل إعلام، فإنّ اليوم الأول من «التصويت المبكر» في الولاية شهد تحطيم «أرقام قياسية»، وهو ما حصل في ويسكونسن أيضاً، بعدما أدلى 97 ألف شخص بأصواتهم، في عدد «غير مسبوق». وكان التصويت عبر البريد قد شكّل نقطة خلاف بين الديمقراطيين والجمهوريين عام 2020، بعدما شجّع الحزب الديمقراطي الناخبين على التصويت عن بُعد لتجنب الإصابة بوباء كورونا آنذاك، وخاض معارك قانونية لتعميم آلية التصويت تلك على نطاق واسع، بينما ادّعى ترامب أنّ الأخيرة ساهمت في تسهيل «الاحتيال» «وتزوير» النتائج، قبل أن يعكف الجمهوريون، في السنوات التالية، عن ادّعاءاتهم، ويشجعوا الناخبين، بشكل متزايد، على التصويت عن بعد.

وتتيح غالبية الولايات شكلاً من أشكال التصويت الغيابي، حيث يطلب الناخب بطاقة الاقتراع مسبقاً، ويعيدها بالبريد، فيما تتبع ثماني ولايات استراتيجية إرسال البطاقات بالبريد، إلى جميع الناخبين المسجلين، سواء طلبوها أم لا. ويفرض القانون الفيدرالي على جميع الولايات إرسال بطاقات الاقتراع الغيابية تلك إلى الناخبين العسكريين والمغتربين. وإذ تسمح غالبية الولايات للمسؤولين بالبدء بعدّ بطاقات الاقتراع الغيابية على الفور، تطلب أخرى من المسؤولين الانتظار حتى يوم الانتخابات لبدء معالجة البطاقات، ما يؤدي غالباً إلى تأخير صدور النتائج، علماً أنّه مع توجّه الناخبين إلى صناديق الاقتراع غداً، وفور البدء بالفرز، تبدأ النتائج بالصدور على الفور.

وإذ تُعقد الانتخابات الأميركية على وقع الحرب الدائرة في الشرق الأوسط، يحاول كلا المرشحين، بطبيعة الحال، استمالة الناخبين العرب والمسلمين في الولايات الحاسمة. وفي ميشيغان تحديداً، مدّ ترامب «يده» إلى الناخبين العرب، واللبنانيين منهم تحديداً، مؤكداً في حديث في أحد المطاعم، أنّ «لدينا شعوراً رائعاً تجاه لبنان وأعرف الكثير من الناس من لبنان واللبنانيين والسكان المسلمين، إنهم يحبون ترامب ولديهم علاقة جيدة معه»، متابعاً: «نريد أصواتهم ونبحث عن أصواتهم وأعتقد بأننا سنحصل على أصواتهم». كما تحدّث ترامب عن «ضرورة إنهاء الحرب في الشرق الأوسط»، من دون ذكر أي تفاصيل عن الآلية التي سيتبعها لتحقيق ذلك. وفي حين لا تزال العلاقة مشحونة بين ترامب والناخبين العرب والمسلمين، بعدما أمضى المرشح الجمهوري عقداً في «شيطنتهم»، ووقّع أمراً بحظر السفر من الدول ذات الغالبية المسلمة إلى الولايات المتحدة، متعهّداً بالقيام بالمثل في حال فوزه في ولاية جديدة، فإنّ هاريس خسرت الكثير من «رصيدها» في أوساط هذه الفئة «الحاسمة» من الناخبين أيضاً، بسبب تعاملها مع الحرب الدائرة في غزة ولبنان. ودفع ذلك بالعديد من أولئك إلى الإعلان عن عدم رغبتهم في التصويت لها، أو لأي مرشح آخر، فيما سيصوّت عدد منهم لمرشح ثالث على الأغلب.

وقبل بدء التصويت، بدأت أصوات عدة تحذّر من إمكانية حصول «تمرد» جديد، على غرار ما حصل في الانتخابات الماضية، ولا سيما في حال خسارة ترامب. وفي السياق، تشير مجلة «فورين بوليسي» إلى أنّ احتمال تكرار حملة «أوقفوا السرقة»، التي قادها ترامب في الانتخابات الماضية، ومحاولة تخريب النتائج، «لا يزال مرتفعاً»، مشيرةً إلى أنّ كلاً من ترامب والمرشح لمنصب نائبه، جي دي فانس، رفضا الإفصاح، مراراً، عمّا إذا كانا سيتقبلان نتائج الانتخابات في حال لم تصبّ في صالحهما. وعليه، يخشى بعض الخبراء من أن ترامب لديه، حالياً، «خطة أكثر قوة» لإلغاء الانتخابات، بعد محاولته الفاشلة للقيام بالمثل عام 2020، محذّرين من أنّ محاولته الأولى، والتي بلغت ذروتها في الهجوم على «الكابيتول هيل» عام 2021، ألحقت «ما يكفي» من الضرر بصورة الولايات المتّحدة كـ«راعية» للديمقراطية.

لا تزال استطلاعات الرأي تظهر نتائج متقاربة بين المرشحَين إلى حدّ كبير (أ ف ب)



على الغلاف

الدبّ الذي في كرمنا

جمال غصن *

«حدا بيجيب الدبّ عكرمه؟» سؤال مجازي من التراث المشرقي. فصيلة الدببة التي كانت تعيش بكثرة في منطقتنا واندثرت مع الزمن والعمران هي من أصغر سلالات الدببة حجماً، لكن رغم ذلك تشكّل كابوساً في الوعي الجماعي لأهل الأرض. همّ أهل الأرض كان ويبقى حماية المحصول الزراعي وفصائل الحيوانات التي تعتاش منها وتُعيش بيئتها. الدبّ في التراث وفي طبيعته يعبث بكلّ شيء، بالحيوان وبالمحصول وبمن يربّي الحيوان ويزرع المحصول. لا نحبّذ انقراض الدببة، لكن لا بدّ من إبعادهم عن كرمنا.
من المبكر التحدّث باليوم التالي للحرب القائمة، لكن لا بدّ من استخلاص العبر التي ستؤسّس لمرحلة ما بعد الحرب. هناك حتميّات لن تتغيّر مهما حدث في الميدان في أيّامه ولياليه. المقاومة لن تتوقّف مهما توهّم الواهمون، وهي أقوى من أي وقت مضى. هنا لا بدّ من التذكير أنّ يوم انطلقت جبهة المقاومة الوطنية والإسلامية من بعدها، الجندي الإسرائيلي كان يسرح ويمرح في شارع الحمرا، بينما اليوم بلدة الخيام الحدودية مشروع انتحار جماعي لألوية جيش الاحتلال. لكن هناك أخطاء حصلت ويجب تفاديها في المستقبل من أجل تعبيد طريق القدس للعباد.
في هذه الحرب ظهر بوضوح من هو الصديق ومن هو العدو ومن هو الذي يطعن في الظهر عند أوّل فرصة تتاح له. هناك شحٌّ في الأصدقاء، لكنّ ذلك لم يكن يوماً عائقاً أمام من قرّر الثورة على الظلم ومواجهة أعتى الإمبراطوريات في تاريخ البشر الحديث. هذا هو الدبّ الأكبر في يومنا هذا. في المناسبة، النجوم التي تشكّل «الدبّ الأكبر» في سمائنا وفقاً للتسمية الغربيّة تسمّى «بنات نعش الكبرى». أكان دبّاً أم نعشاً في سمائنا البعيدة سنيناً ضوئية عنّا، المهمّ هو الأرض التي ترى النجوم وتقتاد بها منذ الأزل. المهمّ أن لا يؤتى بالدبّ طوعاً إلى أرضنا إلّا إذا كان نعشه جاهزاً. الدببة في أرضنا أصنافُ صغار الحجم بمجملهم، لأن بيئتنا وتراثنا لا يسمح للدبّ أن يكبر في كرمنا. لكنّنا جلبناه إلى كرمنا ولا بدّ من طرده اليوم، وإن استحال طرده اليوم فلا بدّ من طرده بعد الحرب. لنبدأ بأصغر الدببة حجماً وقيمةً، الدب الفرنسي، إنه يستجدي دوراً بين الأعداء، وبنو فروته لا يعيرونه أيّ اهتمام. الدبّ الذي دحره الرفيق إبراهيم تراوري ورفاقه في ساحل صحراء أفريقيا الكبرى لا مكان له بيننا بعد الحرب. أي لقاء مع فرنسي رسمي لا يشمل البصق بوجهه وتذكيره بأحقيّة حريّة الرفيق جورج إبراهيم عبدالله لا يعوّل عليه.
الدبّ الألمانيّ محبوبٌ لدى محبّي التمويل البرليني في بدارو والجوار. هم مدّعو «اليسرنة» رغم ليبراليتهم اليمينية الفاضحة. وزيرة الخارجية الألمانية الحالية مثالهم الأعلى وهي تهين أركان ما تبقّى من مشروع لبنان الكبير الذي هُيّئ لهم أنه سيكون مطبّعاً خانعاً خاضعاً منبطحاً مستسلماً. فشرتم يا بني هتلر. ضحّى ملايين من الرفاق السوفيات لهزيمة عنصريتكم. عشرات منّا كافية لتلقنّكم الدرس نفسه. أأغبياء أنتم لتكرّروا جريمة الإبادة مرّتين؟ ألا تدركون أنّكم ستدفعون الثمن إلى أبد الآبدين؟
الدبّ الأكبر الذي دعيناه إلى كرمنا يُطعِم قائد جيش لبنان كسمكة في «أكواريوم». كان مفترضاً أن يكون «جوزيف» مضمون الولاء، لكنّه خان العهد. «جلبنا الدبّ إلى كرمنا». دبّ السفارة الأميركية يعوّل على أداء دبّ اليرزة. مضحكُ المشهد عند مراجعة قائمة الدببة التي عوّلت عليها عوكر في جيلي. كبيرهم فؤاد السنيورة، يليه أخ أمين الجميّل، ثم تمتلئ قائمة الفشلة بأطفال فضلو خوري ومقدمّي أوراق الاعتماد اليائسين. هذا وضع الدببة اليوم، هل هناك من يعوّل عليهم؟
كرمنا بخير.

* من أسرة «الأخبار»

أفول الإمبراطوريات؟

طريف الخالدي *

تزامنت مدة دراستي في إنكلترا ما بين عامَي 1951 و 1960 مع ثلاث حروب سمّتها بريطانيا آنئذٍ «حالات طوارئ» هي: الملايو (1948-1960) وكينيا (1952-1960) وقبرص (1955-1959)، كما تزامنت أيضاً مع حرب السويس (1956-1957) التي شنتها بريطانيا بتواطؤ سري مع فرنسا وإسرائيل، وحرب استقلال الجزائر (1954-1962)، وأنستنا، نحن الطلاب العرب في بريطانيا، ما كان يحدث في بقية أرجاء الإمبراطوريات الاستعمارية «العظمى» في تلك الآونة. ولعل من المفيد لنا اليوم أن نستعرض ببعض الإسهاب «حالات الطوارئ» الثلاث المذكورة أعلاه في محاولة لرسم بعض أوجه الشبه بينها وبين حرب إسرائيل الحالية على الشعب الفلسطيني، والتي قد نراها أقرب بتفاصيلها إلى حالتنا الراهنة من حربَي السويس والجزائر، مع الاعتراف ببعض أوجه الشبه مع الجزائر التي سنلتفت إليها أدناه.
- إلى الملايو أولاً: في الملايو، وحالما بدأت المقاومة الوطنية باستهداف المستوطنين البيض، عمدت السلطات البريطانية إلى إيقاف عشرات الآلاف من أهل البلاد بلا محاكمة، وحرقت بيوت المقاومين وهدمتها، وهجّرت عدداً إلى خارج البلاد، وأعادت وبالقوة توطين الآلاف فيما سمّته «قُرى جديدة»، وأطلقت النار عشوائياً على عدد لا يُحصى من المدنيين، وقطعت رؤوس المقاومين، واستُعمل العقاب الجماعي، ودُمرت المحاصيل الزراعية كيميائياً وذُبحت الثروة الحيوانية، وزُرعت الفتن في صفوف الشعب الواحد. ولم ينفع كل ذلك، إذ ما إن نجحت بريطانيا بقمع الحزب الشيوعي الذي كان يقود الثورة حتى قامت جبهة شعبية عريضة فاستلمت الحكم، وفي عام 1960 أعلنت الاستقلال.
ثانياً في كينيا: منذ بداية القرن العشرين وحتى أواسطه سلّمت السلطات البريطانية الملايين من الدونمات من أجود أراضي كينيا لمستوطنين أوروبيين فازداد عددهم من بضع مئات ليصل إلى نحو ثلاثين ألفاً في أواسط الخمسينيات. ومع نهاية الحرب العالمية الثانية تعاظمت وتيرة الاستيلاء على الأراضي وتم طرد الآلاف من قبيلة الكيكويو من أراضيهم. وفي عام 1952 بدأت حركة «الماو ماو» تستهدف المستوطنين البيض كما وعملاء الاستعمار من أهل البلاد، فردّت بريطانيا بحملة إعدامات طالت المقاومين والأبرياء معاً، ونُقل إلى المعتقلات عشرات الآلاف، وأخضعت قرابة مليون قرية ومجمع قبلي لحكم عسكري حيث كان التعذيب والأشغال الشاقة (بلا أدنى مقابل) أمراً معتاداً. وتشير بعض الإحصائيات إلى مقتل نحو خمسة وثلاثين ألفاً من أهل كينيا، وهو رقم تقريبي لعله أكبر بكثير.
- ثالثاً في قبرص: هنا كان الثوار هم من اليونانيين القبارصة الذين طالبوا بالوحدة مع اليونان. ورفضت بريطانيا الأمر بشدة لأن قبرص كانت (ولا تزال) قد أصبحت قاعدة مهمة لعمليات بريطانيا العسكرية في الشرق الأوسط. وفي عام 1955 بدأت «منظمة مقاتلي قبرص» حملةً من إلقاء القنابل، وكان الرد البريطاني، كما في الملايو وكينيا، أي العنف المنفلت من عقاله مع الاعتقالات الواسعة النطاق، الأمر الذي حمل اليونان على تقديم شكوى ضد بريطانيا أمام مجلس حقوق الإنسان الأوروبي. وقُتل في تلك الحرب نحو ألف قبرصي وانتهى الأمر بتنازلات متبادلة لا حاجة إلى سردها.
والآن، ماذا عن أحوال بريطانيا ذاتها في ذاك العقد من الزمن؟ كانت بريطانيا حين وطأتها صبياً يافعاً للمرة الأولى عام 1951 ما زالت تترنح من آثار الحرب العالمية الثانية فكان التقنين على كل أنواع الطعام، مثلاً، شديداً جداً ولا يمكن شراء أي صنف منه (حليب، زبدة، بيض إلخ) من دون «بونات» تقنين فردية. وما زلت أذكر فرحتي العامرة حين رُفعت الحلويات عن التقنين عام 1953. وكانت تصلنا بين الفينة والأخرى صناديق من الأطعمة من لبنان فنراها وكأنها كنزٌ سماوي ثمين.
وفي أكتوبر من عام 1951 سقطت حكومة كليمنت أتلي العمّالية، وعاد المحافظون إلى الحكم تحت زعامة الاستعماري والعنصري الأكبر ونستن تشرشل، الذي أكثر من يشبهه من ساسة اليوم هو دونالد ترامب، مع فارق البلاغة بين الرجلين فقط. وتسلّم المحافظون زمام المبادرة في إدارة «أزمات الطوارئ» الآنفة الذكر وجاءت معه موجة عارمة من الرومانسية الإمبراطورية التي سيطرت على مرافق المجتمع البريطاني كافة وعلى وسائل الدعاية كافة من صحف وراديو وسينما...إلخ. أمّا اليسار البريطاني المعارض لتلك الحروب، فقد انكمش ولم يعد له تأثير يُذكر في مجريات الأمور. وما زلت أذكر كيف أن إحدى المسرحيات التي كانت تناهض تلك الحروب جرى منعها من قبل الرقابة بحجة أنها تهدد «السلم الأهلي». أمّا بعض التقارير الصحافية الواردة حول عمليات التعذيب والعقاب الجماعي والإبادة، فلم تجد سبيلها إلى النشر، إذ آثر أصحاب الصحف تصديق الأكاذيب الحكومية عوضاً عن تصديق شهود العيان. وفي خضم تلك الموجة الإمبراطورية الجارفة ما زالت ذاكرتي تحتفظ بوضوح تام بمثلين بارزين: الأول، هو فيلم شاهدته عام 1955 بعنوان «سِمبا» (أي الأسد) الذي يحكي قصة عائلة من المستوطنين الإنكليز في كينيا التي عانت العذابات من هجمات الماو ماو «الوحشية» وصمدت «ببطولة» لكن من دون أي ذكر لوحشية بريطانيا التي فاقتها بما لا يُقاس وسببت قيام حركة الماو ماو. وهكذا كان الحال مع معظم صحف بريطانيا ووسائل إعلامها في تلك الآونة. فقد كانت صحيفة «الدايلي وركر» الشيوعية هي الوحيدة التي كانت تنشر أخبار الفظائع ومنها صورة شهيرة لجندي بريطاني يحمل في يديه رأسين مقطوعين لاثنين من ثوار الملايو. أمّا المثل الثاني، فقد حدث أثناء تظاهرة نظمها الطلبة العرب وحفنة من المناصرين الإنكليز في جامعتي البريطانية عام 1956 ضد الاعتداء الثلاثي على مصر، إذ ما إن اقتربت التظاهرة من أحد مداخل متحف الجامعة حتى لمحنا تظاهرة مضادة تهتف بأعلى صوتها: «ما هم سوى WOGS! ما هم سوى WOGS!» وهي لفظة عنصرية بذيئة تشير إلى المصريين والعرب وبعض الآسيويين، ضمن القاموس العنصري الواسع الذي ما زالت «حضارة» الغرب وساسته اليمينيون يستخدمانه حتى يومنا الحاضر.
أمّا قادة تلك الثورات، كجومو كنياتا في كينيا ورئيس الأساقفة مكاريوس في قبرص، فكانت صحف بريطانيا تصفهم على الدوام بـ«الإرهابيين» أو الوحوش والحيوانات وما شابه، وحين تصدّى جمال عبد الناصر للاستعمار البريطاني في الخمسينيات أضحى في صُحُفهم «هتلر» زمانه. وكثيراً ما كانت تلك الحروب الوحشية ضد حركات الاستقلال توصف بأنها صراع بين الحضارة والبربرية.
ولم تكن المنظمات الدولية كالصليب الأحمر الدولي أحسن حالاً فقد كانت تقدّم تقارير سرّية إلى حكومة بريطانيا من دون أن تفصح عن محتوياتها. والأسوأ كان الصليب الأحمر البريطاني الذي وصف الظروف في أحد معتقلات كينيا بأنها «مريحة»، كما زعم أن اتفاقيات جنيف تنطبق فقط على حالات الحروب وليس على حالات الطوارئ، فأوقف كل إمداداته إلى المعتقلين في قبرص.
أترك لقارئات وقرّاء هذه الكلمات حرية المقارنة بين حالات الطوارئ تلك وبين حالة الطوارئ (وليس الحرب) التي أعلنها نتنياهو على الشعب الفلسطيني في 7 أكتوبر 2023، إذ نرى فيها عدداً لا يُحصى من أوجه التشابه، بل والاستلهام الذي استلهمته إسرائيل من تصرفات الإمبراطورية عامةً والانتداب البريطاني على فلسطين خاصةً في أزمنة «الطوارئ». لكن سؤالي هنا هو الآتي: ما الذي حمل الإمبراطوريتان البريطانية والفرنسية على انتهاج تلك السياسة البربرية إزاء حركات التحرر في مستعمراتهما؟ وتبعاً لذلك، هل هذه السياسة تشي بنمط معين من التصرف في زمن أفول الإمبراطوريات؟
الخلفية المباشرة لهذه السياسة الهمجية لتينك الإمبراطوريتين هي استقلال الهند عام 1947 ثم معركة «ديان بيان فو» الحاسمة التي حققت استقلال فيتنام الشمالية عام 1954. وعذراً للقرّاء على هذا المجاز؛ تركت تلك الانكسارات الفادحة رائحة كريهة جداً في فم هاتين الإمبراطوريتين، فما إن بدأت الملايو تنتفض، وكذلك الجزائر، حتى عمدت الإمبراطوريتان إلى الانتقام على أفظع أشكاله. ولا جدال أن أولئك الذين كانوا يحبّذون التعذيب والإبادة ومنهم كبار الساسة الاستعماريون (تشرشل وأنطوني إيدن وغيرهما) وكبار القادة العسكريين في المستعمرات الذين نالوا فيما بعد أرفع الأوسمة والتبجيل في بلادهم، وأصحاب الصحف الكبرى، كانوا جميعاً يخشون من فقدان «هيبة» إمبراطوريتهم، وخصوصاً في زمن الحرب الباردة ضد روسيا والمد الشيوعي. فقد استقلّت الهند وهي «الدرة في تاج الإمبراطورية»، فهل نسمح لما تبقى من ممتلكات الإمبراطورية أن تسلك الطريق ذاته؟ وانتاب ساسة فرنسا شعورٌ مماثل حيال الجزائر وتجسدت روح الانتقام تلك في العدوان الثلاثي على مصر الذي كرّس إسرائيل شريكاً فاعلاً في حروب تلك الإمبراطوريات الجريحة. أمّا على المستوى الشعبي، فقد كنّا في بريطانيا وفي نواحي حياتنا اليومية كافة نلمح بوضوح إمّا شعوراً عاماً عند الشعب البريطاني هو الخشية من الإذلال الآتي من هذا «الآخر الدوني» الذي اشتد ساعده فتجرأ على رمي «من أحسن إليه» وعلّمه أسس «الحضارة»، أو تجاهلاً وصمتاً مهذباً حول ما يحدث في مصر وغيرها من البلدان التوّاقة إلى الحرية. ووصلت هذه العنصرية إلى الذروة في النفاق حين اجتاح السوفيات المجر في 4 نوفمبر عام 1956 فتعالت أصوات التنديد، فالمجريون هم «مثلنا»، وغاب اجتياح مصر عن السمع (قارن بأوكرانيا اليوم). وكنا مع ذلك نبتهج أيما ابتهاج حين نسمع أصواتاً بريطانيّة متعاطفة مع النضال أو تسخر من الادعاءات الإمبراطورية الفارغة أو تفضح العنصرية. وفي نهاية المطاف، شهدت حقبة الخمسينيات نهاية العصر الإمبراطوري الأوروبي الكلاسيكي الذي ورثته أميركا لاحقاً.
هل لنا أن نستنتج من كل ما جاء أعلاه أن الإمبراطوريات تُصاب بنوع من جنون الانتقام في زمن أفولها؟ وهل هذا ما يحدث اليوم في «إمبراطورية» إسرائيل التي رسمها لنا نتنياهو على منبر الأمم المتحدة (إسرائيل الكبرى) والتي يبشرنا بها على الدوام زبانيته من أمثال سموتريتش وبن غفير؟ لا جدال أن جنون الانتقام أصاب هذه الإمبراطوريات في أوج قوتها أيضاً، أي في القرن التاسع عشر، وخصوصاً بعد ثورات أهلية اندلعت فجأة بعد مدد طويلة من الهدوء. غير أن الحرب العالمية الثانية أصابت الإمبراطوريتين البريطانية والفرنسية بجروح بالغة جعلت منهما بمنزلة المتسوّل لدى الولايات المتحدة، ولعلّ هذا ما يفسر إلى حد كبير ذاك التشبث الأعمى بمستعمراتهما وراء البحار. وفي السابع من أكتوبر 2023 أُصيبت إسرائيل بجروح شبه قاتلة باعتراف عدد من سياسييها ومحلليها وخبراء الإستراتيجيا لديها، وأضحت تلك الجروح اليوم واضحة للعيان: انعدام رؤية الأهداف النهائية للحرب، والخوف من فقدان الهيبة العسكرية، والتأرجح في قبول أو رفض مقترحات وقف إطلاق النار، وانقسامات عميقة داخل المجتمع الإسرائيلي، وهجرة غير مسبوقة إلى الخارج، وتراجع قطاع التكنولوجيا (الدرة في تاج صناعاتهم)، وجنون انتقامي في الحرب الجوية يواكبه إنجازٌ أقل من حاسم في الحرب البرية، وتدهور عميق في صورة إسرائيل في العالم، وتركيز هائل للسلطة التنفيذية في يد إنسان فرد كثيراً ما يُوصف في إسرائيل ذاتها بأنه نرجسي وأناني وكذاب. فهل كل تلك الأمور، وغيرها كثير، هي مؤشرات على أفول «إمبراطوري»؟ وهل إن إسرائيل اليوم تسير على خطى ما سبقها من «إمبراطوريات»؟ وهل نلجأ إلى ابن خلدون ونظريته في صعود الدول وهبوطها التي تصعد ثم تبدأ بالاندحار بعد ثلاثة أو أربعة «أجيال»؟ وهل نستذكر ذاك المثل الإغريقي القديم: «من تنوي الآلهة أن تهلكه تصيبه أولاً بالجنون»؟. عند هذه النقطة يصبح المراقب كالطبيب الذي يحصي بعض عوارض مرض ما، لكنه لا يجزم بوقوعه عند المريض إلا إذا اكتملت تلك العوارض. من هنا نسأل: هل تسمح لنا تلك «العوارض المرضية» في إسرائيل أن نصل إلى «تشخيص» معيّن؟ يقيني أنه لا يوجد في هذه الدنيا ما هو حتمي، بل فقط ما هو مرجّح أو هو ظن قوي. غير أن عدم الاستهانة بعدوّنا، وصبرنا وصمودنا أمام تلك الفظائع في هذه الحرب التاريخية، ووحدة صفوفنا، ووعينا للحرب الدعائية التي تُشن علينا والتصدي المنتظم لها، وإرادة التحرر التي لا تموت، وإيماننا الراسخ بأننا على حق وأنهم على باطل هي في نهاية الأمر ما ستفضي إليه «الأيام والليالي والميدان».
(ملاحظة: استندتُ في بعض الإحصائيات أعلاه إلى مقال صدر في مجلة «لندن ريفيو اوف بوكس» في عددها الصادر في 1 أغسطس المنصرم بعنوان «إن لم تحبني سوف أقتلك»)

* مؤرخ فلسطيني

هانوي، هونغ كونغ، أم دبي؟ بيروت أمام الخيار المستحيل

رامي أسوم *

«علينا أن نختار أي نموذج نريد، هانوي أم هونغ كونغ؟»

وليد جنبلاط

تنتقل الكليشيه مع الأجيال لتصبح: هم صنعوا من الصحراء جنة (في إشارة إلى دبي) ونحن صنعنا من الجنة صحراء. الكليشيهات كالفيروسات، سهلة وسريعة الانتقال ولا تحتاج إلى عناء تفكير، فالدماغ البشري يحب الوصفات الجاهزة وينفر من التدقيق المجهد لخلاياه.
يغفل المتلقي لتلك المقولات عن حقيقة أنها تقع بالأساس في مغالطة الثنائية الزائفة (false dichotomy) والتي تحصر الخيارات العدة أمام الإنسان، بخيارين اثنين لا ثالث لهما. فبحسب عبارة البيك، ليس لدى بيروت خيارات إلا أن تصبح كدبي (هونغ كونغ)، أو هانوي، ولا مجال لها أن تفكّر، لمجرّد التفكير، مثلاً أن تصبح ميلانو، بيونيس آيريس، أو القاهرة. وكأن التاريخ البشري الحضاري كله عليه أن يضغط نفسه في أحد هذين الخيارين.
يغفل المروّج (والمتلقي أيضاً) لتلك المقولة، أن قرار تحويل مدينة إلى مركز مالي عالمي أو إقليمي (financial hub)، ليس قراراً وطنياً بالدرجة الأولى، بل قرار خارجي ينبع أساساً من المركز الرأسمالي العالمي في زمن ما (بريطانيا قبل الحرب العالمية الثانية، والولايات المتحدة بعدها).
فلكي تصبح مركزاً مالياً إقليمياً في العالم الثالث لا يكفي أن تأخذ القرار بذلك، ثم تشرع ببناء بنية تحتية لاستقبال الاستثمارات الخارجية، وتحضير الموارد البشرية المدربة لإدارة تلك الاستثمارات. بل إن القرار ينبع أصلاً من المركز الرأسمالي العالمي، حسب مصالحه البحتة، ثم يتم اختيار البقعة الجغرافية الأنسب لتنفيذ هذا الخيار، بناءً على اعتبارات جيوسياسية (سيأتي ذكرها)، لكي تتم تهيئة الأرضية لإنشاء المركز الإقليمي قبل معرفة أهل الأرض بذلك.
النماذج التي شهدها العالم الثالث خلال القرن العشرين وحتى الآن، تكاد تنحصر في هونغ كونغ، سنغافورة، والإمارات العربية المتحدة. فهذه الدول أصبحت مراكز رأسمالية إقليمية، تحتضن البنوك، شركات إدارة الأصول (إدارة الاستثمارات والمحافظ المالية)، والمراكز الإقليمية للشركات الغربية التي تفتش عن بيئةٍ ملائمة للانطلاق نحو الأسواق المجاورة لبيع منتجاتها أو خدماتها.
وبدراسة ظروف نشأة كل من تلك «المدن المالية»، نستطيع الاستنتاج أن جميعها نشأ بقرار خارجي بحت، وهدفه الأساسي امتصاص الفائض المالي لدول الإقليم وتحويله إلى دول المركز (بريطانيا ثم الولايات المتحدة)، أي ببساطة فإن وظيفة تلك المدن المالية هي نقل الثروة من الدول المجاورة لها، لاستثمارها في الغرب الصناعي بأدوات مالية متعددة من أسهم شركات ومحافظ مالية، إلى السندات الحكومية الأميركية على وجه الخصوص.
فالولايات المتحدة هي أكبر مستقبل للاستثمارات الخارجية (FDI Foreign Direct Investments) في العالم، ليس بالقيمة المطلقة فحسب، بل نسبةً إلى الناتج المحلي أيضاً. فمؤشر صافي وضع الاستثمار الدولي (Net international investment position) لاقتصاد دولةٍ معينة، يحتسب الفرق بين الأصول المالية الخارجية للدولة (أي التي استثمرتها في دول أخرى)، مقابل الأصول المالية الخارجية لدول أخرى على أراضيها (أي التي استثمرتها تلك الدول في الدولة المعنية)، وهو يكون موجباً في حال كانت الدولة تستثمر في الخارج أكثر من استثمار الدول فيها، ويكون سالباً في حال العكس.
وللمفارقة، فإن الولايات المتحدة لديها أعلى نسبة سلبية في العالم لهذا المؤشر، بلغت حوالى 22 تريليون دولار عام 2024، أي إن العالم يستثمر في أميركا أكثر من استثمارها هي فيه بما يعادل 22 تريليوناً، وهذا يعني أن تلك الثروة الضخمة بكل المقاييس قد تم نقلها من أنحاء الكرة الأرضية إلى الولايات المتحدة، بينما بلغت فقط 368 مليار سلبياً في الهند، و3 تريليونات دولار إيجابي في الصين.
ما يعني أن العالم يستثمر في الولايات المتحدة أكثر بـ 60 مرة من استثماره في الهند (على عكس الدعاية العالمية التي تفيد بأن الهند أصبحت نقطة جاذبية للاستثمارات الأجنبية). كما نلاحظ أن وتيرة الاستثمارات الأجنبية التي تدخل إلى الولايات المتحدة بدأت بالتسارع بقوة بعد الأزمة المالية العالمية عام 2008، لترتفع من 3 تريليونات إلى 22 تريليوناً في غضون 16 سنة فقط. أي إنها استحوذت على معظم التدفقات الاستثمارية العالمية في هذه المدة، ما يحرم دول الجنوب من الحصول على حصته العادلة من تلك الاستثمارات.
وعند معاينة وجهات الاستثمار الخارجة من المراكز المالية الإقليمية، وبالذات هونغ كونغ وسنغافورة ودبي، نلاحظ التالي:
حوالى 45% من استثمارات سنغافورة تذهب إلى الغرب وبالتحديد الولايات المتحدة وأوروبا وجزر الكايمان (بحسب مركز الإحصائيات التابع لدولة سنغافورة).
أمّا بالنسبة إلى الإمارات العربية المتحدة، فإنّ الولايات المتحدة وحدها تستحوذ على 40% من استثماراتها الخارجية وقد بلغت تريليون دولار من أصل 2,5 تريليون (بحسب موقع سفارة الإمارات في واشنطن). وربما تصل مع احتساب بريطانيا والاتحاد الأوروبي إلى أكثر من 70% (لا أرقام رسمية، بل مجرد تخمينات).
مع ملاحظة أن الاستثمار الخارجي لهونغ كونغ تحول مع الوقت إلى الصين بدل العالم الغربي، وذلك بعد إعادة ضمها إلى الجمهورية الصينية الشعبية عام 1997.
لكن كما تبين الإحصائيات الرسمية، فإن سنغافورة ودبي لا زالتا تقومان بدورهما بنقل الثروة إلى «العالم الحر».
ولعلنا نستطيع اختصار شروط وجود تلك المراكز المالية كالتالي:
1- حجمها الصغير جغرافياً وسكانياً، وبالتالي سيكون اقتصادها الوطني ذا قدرة استيعاب منخفضة مقارنةً بالاستثمارات الداخلة إليها، ما يوجب إيجاد وجهات استثمار خارجية للحصول على عوائد مجدية للمستثمرين (وهذا الشرط كان ولا يزال ينطبق على لبنان).
2- وجودها كـ«جزر» في محيط ذي اقتصادات ضخمة (كأندونيسيا وماليزيا وتايلاند وفييتنام بالنسبة إلى سنغافورة، والصين بالنسبة إلى هونغ كونغ، والخليج العربي بالنسبة إلى الإمارات). وتشكّل هذه الجزر ملاذاتٍ ضريبية لرجال الأعمال (وبالتالي هروب الثروات) من تلك الاقتصادات، بسبب قدرة الجزر على اتباع سياسات ضريبية متساهلة، ما ليس في مقدور الاقتصادات الضخمة القيام به لأسباب بنيوية عدة. وهذا ما حدث خلال القرن العشرين وما يزال بالنسبة إلى إندونيسيا وماليزيا اللتين تعانيان من هروب الرساميل نحو سنغافورة، لإعادة تدويرها في اقتصادات أميركا وبريطانيا.
3- استغلال «مثالية» الأنظمة الاقتصادية المجاورة، لمصلحة «الواقعية» الرأسمالية.
فكما كان لبنان يستفيد من وجود الاقتصادات الاشتراكية في سوريا والعراق، والتي وضعت شروطاً قاسية على عمل الشركات الأجنبية بهدف حفظ موارد البلاد من النهب، ما أدى إلى انتقال ثروات الطبقة البرجوازية السورية والعراقية إلى المصارف اللبنانية، كذلك الأمر في إندونيسيا بالنسبة إلى سنغافورة، والصين بالنسبة إلى هونغ كونغ. مع ملاحظة أن جميع تلك الجزر تلعب دوراً أساسياً في تبييض الأموال الناتجة من فساد الطبقة الحاكمة في الدول المجاورة (إندونيسيا وسنغافورة، سوريا ولبنان، الصين وهونغ كونغ)، وذلك لأن الأنظمة الاقتصادية «المثالية» غالباً ما كانت عرضةً للاستغلال من قبل الأنظمة السياسية الحاكمة في دولها، وتحتاج بالتالي إلى قنوات تصريف لثرواتها المنهوبة من تلك الاقتصادات.
4- وجود تلك الجزر في محيط غني بالثروات الطبيعية وبالتالي قدرتها على امتصاص الفائض المالي المتأتي عن استخراج تلك الثروات (دبي نموذجاً). وقد كان ذلك ينطبق على لبنان في خمسينيات وستينيات القرن العشرين، بعد الطفرة المالية لدول الخليج العربي، لكن ذلك أصبح متعذراً الآن بوجود الإمارات كمركز مالي إقليمي.
5- تمتّع تلك الجزر المالية بأعلى درجات الحماية العسكرية لصد أي محاولة من الجيران لقضم، أو إنهاء، تلك النماذج الطفيلية.
وللمفارقة، فإن سنغافورة ذات الـ 6 ملايين نسمة تمتلك سلاحاً جوياً أقوى وأحدث من مجموع ما تمتلكه إندونيسا ذات الـ280 مليوناً وماليزيا ذات الـ30 مليوناً.
فالجيش السنغافوري الأميركي التجهيز، بالإضافة إلى أسطول طائراته الـ أف 16 والـ أف 15، يعتبر من الدول القلائل التي استطاعت الحصول على أسراب من طائرات الـ أف 35 الشبحية.
أمّا بالنسبة إلى الإمارات المتحدة، فهي تمتلك أحد أقوى الأساطيل العسكرية الجوية في المنطقة (بعد إسرائيل) من حيث الكمية والحداثة، بالإضافة إلى القواعد العسكرية الأميركية التي تشكّل حماية لها من الأخطار المحتملة (إيران أولاً، والسعودية بنسبة أقل).
وبالطبع، فإن هونغ كونغ كانت جزءاً لا يتجزأ من المملكة البريطانية حتى عام 1997، ما شكل مظلة حماية لها أعفتها من تحدي بناء جيش قوي خاص بها.

> بدراسة ظروف نشأة كل من تلك «المدن المالية»، نستطيع الاستنتاج أن جميعها نشأ بقرار خارجي بحت، وهدفه الأساسي امتصاص الفائض المالي لدول الإقليم وتحويله إلى دول المركز

6- كل ذلك يتطلب وجود قوانين تحمي الملكية الفردية بصورة غير قابلة للنقاش ترسخ ثقة المستثمرين الإقليميين على المدى البعيد (تكريس الملكية الفردية في لبنان مقابل سياسات التأميم في سوريا كنموذج)، وبناء قوة بشرية ماهرة في إدارة المال، للقيام بخدمة الاستثمارات على أكمل وجه (لبنان، سنغافورة، هونغ كونغ، دبي).
وبالعودة إلى لبنان، فإن بعض الشروط المذكورة تحققت في خمسينيات القرن الماضي، من حيث الموقع الجغرافي والقدرات المعرفية الماهرة في ميدان المال، بل إنه مارس دوره «الناقل للثروة» في عقدي الخمسينيات والستينيات بجدارة، بحسب دراسة المصرفي توفيق كسبار في كتابه «اقتصاد لبنان السياسي 1948-2002» حيث يقول: «الوظيفتان الرئيسيتان للبنوك قبل الحرب كانتا: تمويل الاستيراد وتدوير الودائع بالعملات الأجنبية إلى المراكز المالية الرئيسية في أوروبا».
إن لبنان الذي «أُعطي» وظيفة المركز المالي في المنطقة خلال عقدين من الزمن، لم يعد قادراً على استرجاع تلك الوظيفة لعوامل عدة أهمها:
1- دخول الإمارات إلى صدارة المشهد المالي منذ تسعينيات القرن الماضي، ما جذب فائض الأموال الخليجية إليها، ولم تعد المنطقة بالتالي تحتمل وجود مركزين إقليميين ماليين.
2- تدمير ثروات الدول المجاورة في سوريا والعراق، وبالتالي فلم يعد هناك من ضرورة لوجود مركز إقليمي فرعي (مساعد للمركز الإقليمي في دبي) لامتصاص الفائض من تلك الدول.
3- تجاوز حقبة السياسات الاشتراكية لدى الدول المجاورة، ودخول معظمها في حقبة النيوليبرالية بعد عام 2000.
4- عدم وجود جيش قوي في استطاعته حماية نموذج «الجزيرة المالية» (وهذا كان أحد أهم أسباب فقدان لبنان لوظيفته المالية في المنطقة بعد عام 1970).
وإن كانت سياسة الحياد تتماشى مع متطلبات استمرار البلد كمركز مالي إقليمي، إلا أنه من المطلوب أن يكون حياداً إقليمياً بحتاً (أي عدم الانحياز إلى أحد المحاور الإقليمية فقط). لكن ذلك الحياد ينتفي عند دخول الولايات المتحدة في الصراع الإقليمي، وإلا فإنه سيفقد وظيفته التي أوكلت إليه من قبل الأخيرة. فالحياد في هذا المعنى سيكون حياداً منحازاً بالضرورة للولايات المتحدة عند المفترقات الأساسية.
وعند الأخذ في الحسبان أن مصلحة إسرائيل فوق كل اعتبار في سياسات الولايات المتحدة، يصبح واجباً على لبنان أن يقبل بكل ما تمليه عليه سياساتها بخصوص إسرائيل، وبالتالي تنتفي نظرية الحياد من أساسها.
فحياد لبنان لم يحمه من تهجير الفلسطينيين إلى أراضيه عام 48 و67، ولم يكن ليحميه من شلال النزوح السوري خلال الحرب السورية. وذلك لوجود الولايات المتحدة كلاعب أساسي في الحالتين (الفلسطينية والسورية)، ولعدم وجود جيش قوي يستطيع حماية الأراضي اللبنانية من نتائج ما يحدث خارج حدوده.
وبالرجوع إلى شرط الحماية العسكرية للجزيرة المالية، فإن بناء جيش قوي يحتاج إلى موافقة المركز المالي العالمي (الولايات المتحدة) لتسليح الجيش بأحدث المعدات كماً ونوعاً (كما في حالة الإمارات وسنغافورة، وبريطانيا في حالة هونغ كونغ) كما والحرص على إبقاء جيوش الدول المجاورة في موقع متأخر، مقارنةً بجيش المركز المالي الإقليمي.
لكن ذلك لا ينطبق على لبنان، لأن تطبيقه يتعارض مع وجود إسرائيل كدولة سوبرمانية القوة بالنسبة إلى جيرانها، وما رأيناه من منع الأميركيين في مناسبات عدة لتسليح الجيش اللبناني (روسيا مثالاً) إلا دليل على أنه ممنوع على لبنان أن يمتلك القوة العسكرية بحدها الأدنى.
بناء على كل ما تقدّم، وبالاستناد إلى مغالطة الثنائية الزائفة لوليد جنبلاط، وبما أن الخيار الأول (نموذج هونغ كونغ) أصبح مستحيلاً بالنسبة إلى بيروت من دون تغيير جذري على صعيد النظام العالمي (من أحادية القطب إلى تعددية الأقطاب)، لا يبقى لدينا إلا خيار هانوي (مع العلم أن هانوي اليوم مختلفة تماماً عن هانوي السبعينيات).
لكن بالوعي لتلك المغالطة المنطقية يمكننا اختيار نموذج آخر غير هونغ كونغ وغير هانوي، نموذج يعتمد على نظام اقتصادي يقوم على الإنتاج الحقيقي (المعرفي، الصناعي، والزراعي والسياحي) وعلى تخطيط لنمو إيجابي معتدل ولكن مستدام (بدل نمو صاروخي متبوع بانهيار تام كما شهدنا خلال الثلاثين سنة الماضية)، تكون مرتكزاته الثلاثة: الإنتاج، المرونة الإدارية، العدالة الاجتماعية، وبناء جيش قوي لحماية الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي.

* باحث لبناني

ديموقراطية show

البودكاست نجم الانتخابات الأميركية
في الثلاثاء الكبير: الصوت العربي بيضة الميزان

بينما تستعد الولايات المتحدة غداً لخوض إحدى أكثر الانتخابات الرئاسية تأثيراً في تاريخها، تبدو الأجواء الانتخابية لعام 2024 مشحونةً بتحديات جديدة وأساليب غير تقليدية تتجاوز المعتاد. يتميز السباق الانتخابي بتغيير واضح في طرق التواصل مع الناخبين، إذ غزت المنصات الرقمية وسائل الإعلام التقليدية، وأصبحت المساحة الأكبر للأفكار والنقاشات حول سياسات المرشحين، ومواقفهم تجري في حوارات «البودكاست». ومع ازدياد انخراط الجالية العربية والمسلمة في الولايات المتحدة في هذا النقاش الانتخابي، تظهر تفاعلاتها كمؤشر مهم على التحولات السياسية داخل المجتمع الأميركي. يجد عدد من الناخبين العرب والمسلمين أنفسهم في مواجهة خيارات صعبة، وخصوصاً في ظل المواقف الأميركية التقليدية من قضايا الشرق الأوسط، خصوصاً قضية فلسطين

علي عواد

في ظلّ المشهد الإعلامي الأميركي المنقسم اليوم، لم تعد الجولات الانتخابية التقليدية والمقابلات الإخبارية كافية للوصول إلى الجمهور الواسع. الناخبون الأصغر سناً، على وجه الخصوص، يبتعدون بشكل متزايد عن الأخبار التقليدية ويلجؤون إلى منصات مثل «تيك توك» و«إكس»، وخاصة «البودكاست» في الشأن السياسي. وفي الوقت الذي يتنافس فيه المرشحان الرئاسيان، الرئيس السابق دونالد ترامب ونائبة الرئيس الحالي كمالا هاريس، بشكل محتدم في الولايات المتأرجحة، اتجها نحو «البودكاست» للتواصل مع الناخبين. ومع إشارة غالبية الاستطلاعات إلى أن ترامب وهاريس متساويان في الشعبية، يبدو أنّ كلاً منهما يدرك أهمية «البودكاست» في التأثير في آراء الناخبين، وخصوصاً بين جيل الألفية والجيل Z. إذ يتيح البودكاست للسياسيين التفاعل مع الجمهور بطريقة أكثر ودية وأقل رسمية، ما يسهم في تقديمهم بشكل أقرب إلى الناخبين. ورغم أنّ كمالا هاريس قد اختارت الظهور في بودكاستات عدة مثل Call Her Daddy وAll the Smoke التي تستهدف جمهور الشباب، إلا أنّ ترامب اختار بودكاست «جو روغان» الذي يعد من الأكثر شعبية في الولايات المتحدة. هذا الاختيار ليس مجرد مصادفة، بل جزء من إستراتيجية أكبر تهدف إلى جذب الناخبين غير المسجّلين، إذ تُظهر الإحصاءات أنّ واحداً من كل ثمانية أميركيين يستمعون إلى «البودكاست» أسبوعياً، لا يحملون بطاقة انتخابية حزبية (بمعنى أنه لا يمكن معرفة إلى من سيقترعون). بالإضافة إلى ذلك، أفاد تقرير نشرته مجلة «إيكونومست» في 31 تشرين الأول (أكتوبر) الماضي، أنّ هذا التوجه نحو «البودكاست» يعكس تطورين: الأول تراجع ثقة الأميركيين بوسائل الإعلام التقليدية، إذ تشير بيانات «غالوب» إلى أن نحو 70 في المئة من الأميركيين لا يثقون بها أو لديهم ثقة ضئيلة بها. أما الثاني فهو مكانة «البودكاست» كأحد المصادر الشائعة والقيّمة للأخبار، إذ يستمع تقريباً نحو 100 مليون أميركي إلى بودكاست أسبوعياً. ومن المثير للاهتمام أنّ عدد الأشخاص الذين يتابعون برنامج «جو روغان» يتجاوز بـ 30 مرة عدد المشاهدين الذين يتابعون برنامج «سي. إن. إن» في أوقات الذروة.

> **سبعون في المئة من الأميركيين لا يثقون بوسائل الإعلام التقليدية المهيمنة**

ومع ذهاب المرشحين الرئاسيين البارزين إلى برامج بودكاست مختلفة وتمضية ساعات كانت عادةً تُصرف في المهرجانات الانتخابية، إلا أنّ كلاً منهما اختلفت طبيعة رسالته. إذ سعت هاريس إلى توسيع قاعدتها عبر الوصول إلى الشباب الذين شعرون بخيبة الأمل من السياسة أو الذين يتقبلون موقفاً تقدمياً، فيما استخدم ترامب «البودكاست» لتعزيز الولاء بين جمهوره المحافظ، محاولاً التواصل مع المستمعين الشباب عبر تعزيز مواضيع مألوفة، مثل حرية التعبير وتقليل تدخل الحكومة.

دور المؤثرين والسوشال ميديا

يلعب المؤثرون دوراً متعاظماً في ربط المرشحين بالجمهور الذي يصعب الوصول إليه، تحديداً أولئك الأقل انخراطاً في السياسة. ويحظى المؤثرون بثقة المتابعين الذين يتجنّبون السياسة التقليدية الرتيبة، وخصوصاً في أوقات الاستقطاب الحاد. بالنسبة إلى كثير من هؤلاء الناخبين ـ المستخدمين، تعزز المنشورات على منصات التواصل الاجتماعي الدعوات للاقتراع بشكل أفضل بكثير مقارنة بالإعلانات التقليدية. لجأ فريق ترامب إلى المؤثرين الذين يتماشون مع القيم المحافظة، ساعياً إلى جلب جمهورهم إلى حظيرته السياسية، بينما سعى فريق هاريس إلى التعاون مع شخصيات مؤثرة في مجالات العدالة الاجتماعية والمجالات التقدمية. كذلك، يسمح الإيقاع السريع للسوشال ميديا لكلا الحملتين بالاستجابة السريعة للأحداث الجارية، ما يتيح لهما تخصيص الرسائل بشكل فوري لتتوافق مع مشاعر الناخبين. كان هذا أمراً حاسماً في عام انتخابي يشهد قضايا عالمية معقدة وحروباً منتشرة، إذ يمكن أن تتغير مواقف الناخبين بسرعة بناءً على التطورات الأخيرة.

الناخبون العرب والمسلمون الأميركيون

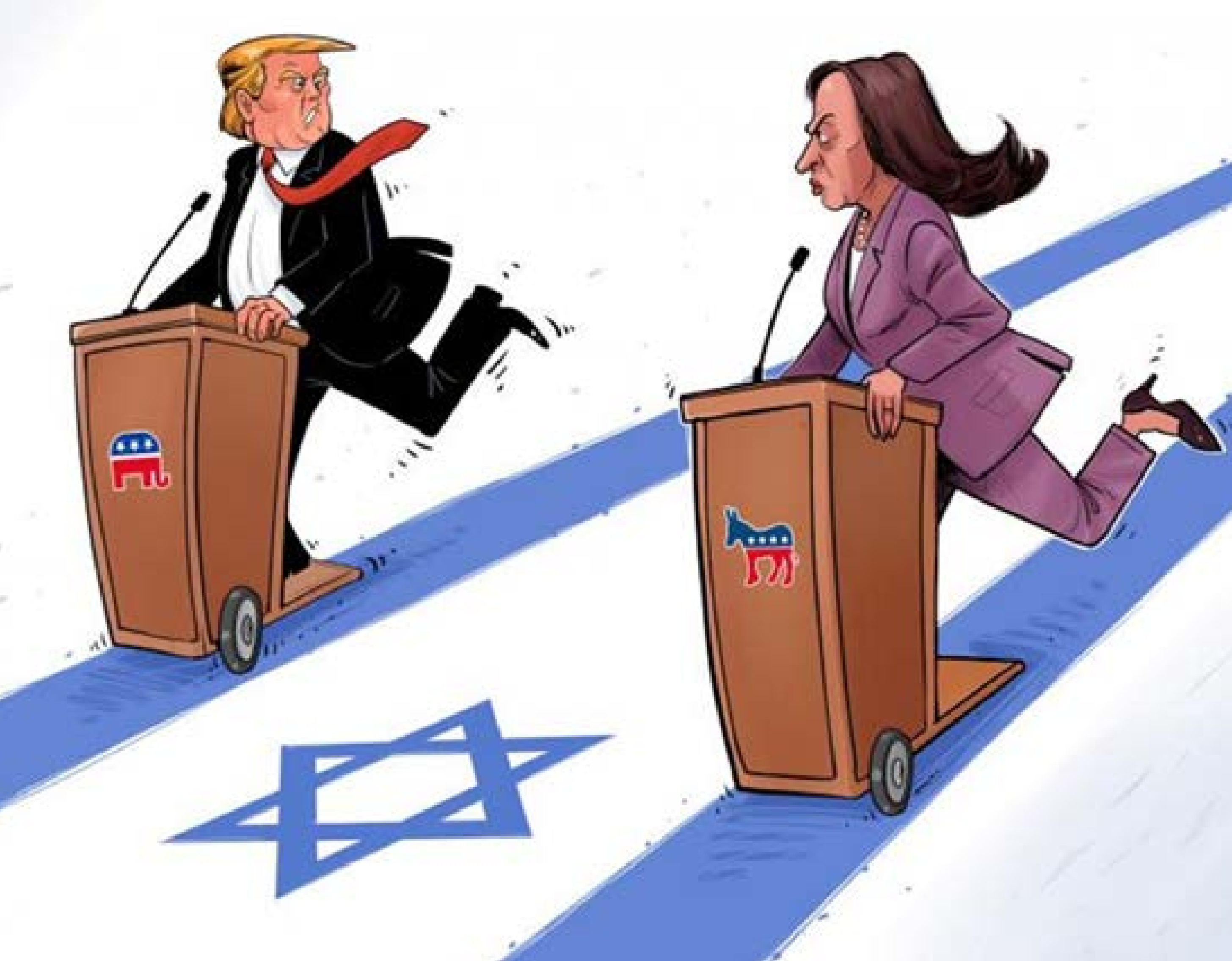
بالنسبة إلى العرب والمسلمين الأميركيين، تجلب هذه الانتخابات مشاعر متأجّجة واختيارات صعبة. الدعم الثابت لإدارة الرئيس جو بايدن لإسرائيل، جعلهم حذرين من موقف الحزب الديموقراطي، ما يشكل طريقاً صعباً أمام هاريس في هذه المجتمعات. كما واجهت حملة هاريس احتجاجات بسبب موقفها من الشرق الأوسط، وأعرب قادة من المجتمعات العربية الأميركية عن خيبة أملهم من فشلها في الابتعاد عن سياسات بايدن. مع ذلك، تقدمت بعض الشخصيات العربية الأميركية البارزة والمؤثرة إلى دعم هاريس، ولا سيما هيثم وهب، وعباس علوية، ولكسيس زيدان ووليد شهيد (waleedshahid_@)، معتبرين أنه إذا جرى انتخابها، قد تدفع نحو التغيير من الداخل. علماً أنها ليست الخيار المثالي، إلا أنّ هؤلاء المؤثرين يعتقدون أنّ هاريس توفر فرصة للحفاظ على نفوذ المجتمع العربي ومنع تراجع السياسة الخارجية الأميركية تجاه فلسطين. كذلك، من المهم ملاحظة كيف استبقت الجمعيات الإسرائيلية الأميركية مفاعيل تحركات كمالا هاريس تجاه الجالية العربية في الولايات المتحدة، عبر انتقادها ورفض هذه الجمعيات لإشراك شخصيات مثل ناشر صحيفة «صدى الوطن» في ميشيغن، أسامة السبلاني، في الحوارات حول مستقبل العلاقات مع الناخبين العرب والمسلمين.

بعد زيارة المديرة الوطنية لحملة هاريس، جولي تشافيز رودريغيز، لديترويت، حيث ناقشت كيفية إصلاح العلاقات مع المجتمع العربي الأميركي. وقبيل انعقاد المؤتمر الوطني للحزب الديموقراطي في مدينة شيكاغو في آب (أغسطس) الماضي، بدأت المنظّمات الإسرائيلية مثل ADL بحملة إعلامية تندّد بهذا التواصل، بالتوازي مع نشر تقارير ومقالات في أبرز الصحف الإسرائيلية، معتبرة أن وجود السبلاني الذي رفض مراراً توصيف «حما س» و «حزب الله » بالإرهاب، يمثل خطراً على الصورة التي يريد الديموقراطيون بناءها. ومن منظور مراقب، يمكن وصف ما حصل بتدخّل غير مباشر في العملية الانتخابية الأميركية.

من جهة أخرى، حقق دعم ترامب بين العرب والمسلمين الأميركيين، رغم ضآلته، بعض الزخم في صفوف من يعارضون نهج الإدارة الأميركية الحالية. إذ غالباً ما يركز خطاب حملته على تقديم تصرفات الحكومة الحالية في الشرق الأوسط على أنّها عدوانية جداً، ما يجذب الناخبين المستائين من تعامل الحزب الديموقراطي مع القضايا الفلسطينية. مع ذلك، فإنّ سجل ترامب الخاص، الذي يشمل الحظر الشهير على دخول المسلمين إلى البلاد، ونقل السفارة الأميركية إلى القدس المحتلة، والاعتراف بالجولان السوري المحتل، يعقّد علاقته بهذه المجتمعات. كذلك، يقول منتقدوه إن «مشروع 2025» المقترح الذي حاول التنصل منه لدى سؤاله عنه، يتضمن إلغاء المساعدات الإنسانية للأراضي الفلسطينية. وبالنسبة إلى عدد من العرب والمسلمين الأميركيين، يجعل هذا الدعم لترامب أمراً صعباً، رغم عدم رضاهم عن هاريس. بالتالي، تبدو الجالية العربية أكثر ميلاً إلى عدم انتخاب أي من الرئيسين، ويفضل بعضهم دعم مرشحة حزب «الخضر»، جيل ستاين، باعتبارها خياراً بديلاً. تُعرف ستاين بدعمها للقضايا البيئية والاجتماعية، ولديها مواقف واضحة تدين فيها الاحتلال الإسرائيلي وتدعو إلى منح الفلسطينيين حقوقهم. وتطالب بتبنّي سياسة خارجية قائمة على العدالة والحقوق الإنسانية، وتدعو إلى إنهاء الدعم العسكري والسياسي للاحتلال الإسرائيلي، والعمل على حلّ سلمي وعادل للقضية الفلسطينية. لكن أيضاً، يجد بعض العرب صعوبةً في انتخابها، وخصوصاً في ولاية ميشيغن المتأرجحة، إذ يعني انتخابها فوز ترامب بهذه الولاية المهمة. ولهذا، يجد بعض العرب أنّ عدم انتخاب أي مرشح رئاسي هو الخيار الأفضل في هذه الانتخابات المعقدة.

يستغل فريق هاريس منصات التواصل لاستهداف الناخبين العرب الأميركيين، لكن الحملة تواجه تحدياً صعباً في التغلب على الاستياء من السياسة الخارجية الأميركية. في الولايات التي تضمّ نسبة كبيرة من السكان العرب والمسلمين، مثل ميشيغن، أطلقت حملتها إعلانات تؤكد على أهمية الحفاظ على صوت داخل النظام السياسي، وحثّ المجتمع على التفكير في تأثير رئاسة ترامب المحتملة في القضايا المحلية. في المقابل، تتوجه حملة ترامب إلى جذب شرائح معينة داخل هذه المجتمعات العربية التي تشعر بالإهمال أو النفور من الحزب الديموقراطي. يستخدم فريقه وسائل التواصل الاجتماعي لتقديم قيمه الأساسية، مؤكداً على أنّ حملته تدعم حرية التعبير، والحقوق الدينية. ورغم هذا النهج، يبقى من الصعب على ترامب كسب تأييد كبير من هذه المجتمعات بسبب سياساته وخطاباته السابقة.

صورة مصمّمة عبر أدوات الذكاء الاصطناعي



(فهد البحادي ـ ألمانيا)

في ظل الانتخابات الرئاسية الأميركية المرتقبة غداً، تتجه الأنظار إلى آراء العرب الأميركيين حول المرشحين وتأثير نتائج الانتخابات المحتملة على القضايا الإقليمية، ولا سيما ما يرتبط بالصراع في غزة ولبنان. وكشفت استطلاعات آراء أجريناها مع بعض الناخبين العرب الأميركيين عن حالة من الإحباط تجاه الخيارات السياسية المتاحة، إلى جانب تطلّعات إلى تغييرات جذرية في السياسة الخارجية للولايات المتحدة، وخصوصاً في ما يتعلق بالشرق الأوسط

عرب أميركا ينهلون من السوشال ميديا
في عقر دار الامبريالية... فلسطين أم القضايا!

تأييد جيل ستاين: رسالة احتجاج

أعرب بعض الناخبين عن دعمهم لمرشحة حزب «الخضر»، جيل ستاين، تعبيراً عن رفضهم للخيارات التقليدية بين الديموقراطيين والجمهوريين. وأوضح أحد المستطلعين: «أعلم أنّ هذه المرشحة لن تفوز، لكن يجب معاقبة الديموقراطيين على مواقفهم تجاه غزة ولبنان، لعلهم يتعلمون في المستقبل». كما أشار آخر إلى أنّ دعمه لستاين يعود لموقفها الصريح تجاه فلسطين، مضيفاً: «هذا التصويت هو مجرد وسيلة للتعبير عن رفضنا للنظام الحالي». وفي السياق ذاته، عبّر آخر عن رفضه لنظام الحزبين، واصفاً النظام السياسي بأنه «غير ديموقراطي».

دعم دونالد ترامب بين الأمل والتشكيك

بعض العرب الأميركيين يرون في ترامب خياراً أقل خطراً مقارنة بالديموقراطيين، فقد ذكر أحدهم أن ترامب، أثناء ولايته الأولى، لم يشعل حروباً جديدة، بل دعم العائلات المتضررة من جائحة كوفيد-19، في حين فشل الرئيس الحالي بايدن ونائبته هاريس في تقديم تعويضات بعد إعصار فلوريدا. ويأمل هذا الناخب في أن «يوقف ترامب الحرب في الشرق الأوسط»، إذ يرى أنّ ترامب يعارض توجيه الأموال للحروب الخارجية، مفضلاً استثمارها لخدمة الشعب الأميركي. ومع ذلك، عبّر آخر عن نفوره من الليبراليين وقيمهم، مؤكداً على دعمه لترامب كخيار أقل ضرراً، رغم تشكيكه في قدرة أي مرشح على إيقاف النزاعات في المنطقة.

حيرة تجاه كمالا هاريس

عدد محدود من المستجيبين أبدى تأييده لنائبة الرئيس الحالي، كمالا هاريس، في حين يعتقد أحدهم أن هاريس قد تضع إسرائيل تحت المراقبة ولن تقدم دعماً غير محدود لها، بخلاف ما قد يفعله ترامب. ويرى هذا المؤيد أن هاريس تتمتع بموقف أقل تصلباً تجاه القضية الفلسطينية مقارنة بترامب.

كذبة كبرى

أفاد عدد لا بأس به من المستطلعين بأنهم يعتزمون عدم التصويت، إذ وصف أحدهم العملية الانتخابية بأنها «كذبة كبرى» تسيطر عليها المصالح المالية والنفوذ، مشيراً بشكل خاص إلى دور لجنة الشؤون العامة الأميركية الإسرائيلية (AIPAC). وأعرب مستجيب آخر عن الإحباط نفسه، قائلاً: «لن يتغير شيء، والإبادة الجماعية لن تتوقف بغض النظر عن الفائز، السياسيون يخضعون للتحكّم». وفي سياق الشعور المتزايد بالإحباط بين الشباب العرب الأميركيين، عبّر أحدهم عن استيائه قائلاً: «تباً لأميركا وتباً لمرشحيها».

مصادر المعلومات

استند معظم العرب الأميركيين المستطلعين إلى وسائل التواصل الاجتماعي في تكوين آرائهم حول المرشحين، بينما لجأ بعضهم إلى الإعلام التقليدي ومنصات الحملات الانتخابية للحصول على معلومات أكثر شمولاً.

ولاية ميشيغن: مؤشر لاتجاهات التصويت

تعد ولاية ميشيغن إحدى الولايات المتأرجحة والحاسمة في الانتخابات الحالية، إذ يمكن أن تحدد أصوات المجمع الانتخابي فيها وتنوع مجتمعاتها نتيجة الانتخابات النهائية. وقد أعلنت الجالية اليمنية في ميشيغن، المناهضة للحوثيين، رسمياً دعمها للمرشح دونالد ترامب، في حين انقسمت مواقف باقي المجتمعات العربية بين تأييد جيل ستاين، وكمالا هاريس، أو الامتناع عن التصويت. تأتي هذه التحفظات على خلفية قلق بعضهم من سياسات ترامب الداعمة لإسرائيل، بما في ذلك نقل السفارة الأميركية إلى القدس المحتلة والاعتراف بالسيادة الإسرائيلية على الجولان المحتل.

وتوضح هذه الردود المتباينة مدى الإحباط والتشكيك بين العرب الأميركيين إزاء تأثير الانتخابات على مستقبل غزة ولبنان، إذ يجد بعضهم في التصويت لمصلحة جيل ستاين أو الامتناع عن التصويت رسالة رمزية ضد النظام السياسي الحالي، بينما يأمل آخرون في أن يسهم ترامب في تقليل التدخلات الخارجية الأميركية. ومع ذلك، أشار بعض المستطلعين إلى إقبال لافت من الناخبين الشباب العرب الذين سيصوتون للمرة الأولى ويميلون إلى دعم جيل ستاين، في رسالة واضحة ضد السياسات التقليدية للحزبين الرئيسيين، وتعبيراً عن استيائهم تجاه السياسة الأميركية في الشرق الأوسط.

تستند هذه الآراء إلى استطلاع شمل نحو 25 شخصاً من العرب الأميركيين، ما يعكس تنوّع وجهات نظرهم حول المرشحين وتأثير الانتخابات في القضايا الإقليمية.

علي...

ديموقراطية show



(تشابات ـ سويسرا لبنان)

مجنون X صانع الرؤساء

عرش أميركا أُعطي لـ «ترامب ديجيتال»

في الوقت الذي يستعد فيه الناخبون الأميركيون للذهاب إلى صناديق الاقتراع غداً وسط أجواء مشحونة واستقطاب سياسي غير مسبوق، برزت منصة «إكس» بقيادة إيلون ماسك عنصراً مقلقاً في سباق الانتخابات الرئاسية الأميركية لعام 2024. فلم يعد دور ماسك محصوراً في الابتكار التكنولوجي أو الاستثمارات المستقبلية؛ بل تحوّل إلى لاعبٍ مؤثر في اللعبة السياسية، مع تعزيز تحالفه مع الرئيس السابق دونالد ترامب، وتأييده لنظريات تشكك بنزاهة الانتخابات. وفي ظل هذه الديناميكية الجديدة بين التكنولوجيا والسياسة، هل ستصمد المنظومة الانتخابية الأميركية أمام هذا المدّ الرقمي الترامبي المتعاظم؟

علي عواد

تحمل منصة «إكس»، التي كانت تُعرف سابقاً باسم «تويتر»، قصة مثيرة تتعلق بالرئيس السابق دونالد ترامب، الذي كان من أكثر المستخدمين نشاطاً وتأثيراً فيها. في نهاية ولايته الأولى، اتخذت المنصة قراراً غير مسبوق بإيقاف حسابه، معتبرة أنّ تغريداته قد تثير العنف وتشجّع على التمرد، وخصوصاً بعد أحداث اقتحام الكونغرس في 6 كانون الثاني (يناير) 2021. هذا الإيقاف كان بمثابة صدمة سياسية واجتماعية، إذ لم يكن من المعتاد أن يُعاقَب رئيس أميركي أو يُقصى عن منصة تواصل، خصوصاً وهو على أعتاب مغادرة منصبه. تحول «تويتر» بالنسبة إلى ترامب من سلاح إعلامي قوي يعزز شعبيته ويصل به إلى ملايين من أنصاره، إلى منصة تسكته وتضع قيوداً صارمة عليه.

لكن الأمور أخذت منعطفاً دراماتيكياً مع استحواذ أحد أبرز أقطاب عالم التكنولوجيا ومموّل ترامب السخي، إيلون ماسك، على «تويتر» في صفقة بقيمة 44 مليار دولار نهاية عام 2022. أعاد ماسك الحساب المحظور لترامب وأطلق تغييرات عدة تهدف إلى تحرير المنصة من القيود الصارمة على المحتوى، ما أتاح مساحة أكبر للأفكار التي تتوافق مع التيار اليميني المحافظ. لم يكتفِ ماسك بذلك، بل أعاد تشكيل «تويتر» تحت اسم «إكس»، معلناً عن حرية تعبير أوسع تتماهى مع فلسفته الشخصية. بذلك، أصبحت المنصة التي أسكتت ترامب، في تحول مثير للدهشة، ملكاً لصديق يشاركه عدداً من الأفكار ويدعمه بشكل مباشر.

في الأشهر الماضية، شارك ماسك في ترويج مزاعم غير مؤكدة حول تزوير الانتخابات على المنصة. وقد أيّد «مجتمع نزاهة الانتخابات» وشجّعه، وهي مجموعة أُنشئت على «إكس» تحت إشراف لجنة سياسية يُطلق عليها اسم America PAC. اجتذبت هذه المجموعة ما يقرب من 50 ألف عضو يزعمون أنهم يراقبون عملية التصويت لرصد أي حالات احتيال محتملة. غير أن الواقع يشير إلى أنها تحولت إلى بؤرة لنشر نظريات المؤامرة حول الانتخابات، متضمنة ادعاءات بتصويت مهاجرين غير مصرّح لهم وأخطاء محتملة في البطاقات الانتخابية.

يأتي ذلك في وقت زاد فيه ماسك من دعمه للرئيس السابق والمرشح الجمهوري دونالد ترامب. منذ تموز (يوليو) الماضي، خصص ماسك أكثر من 100 مليون دولار لدعم لجنة America PAC، التي تعد جزءاً من الحملة الانتخابية لترامب في الولايات المتأرجحة، ما عزّز من دور ماسك السياسي وأكد على تحالفه المتنامي مع التيار اليميني. وفي العام الماضي، اتخذ ماسك خطوة مثيرة للجدل عندما سرّح معظم موظفي فريق نزاهة الانتخابات لدى منصة «إكس»، وأعلن بكل صراحة عبر المنصة أن الفريق، الذي كان يعمل سابقاً على مراقبة محتوى الانتخابات، كان «يقوّض النزاهة» حسب تعبيره. أثار هذا القرار استياء عدد من خبراء الإعلام والمحللين السياسيين الذين رأوا أن تجاهل قضايا النزاهة وإيقاف الجهود للتحقق من المعلومات على المنصة يُمكن أن يقودا إلى تضخيم حالة الشك لدى الجمهور، وهو ما قد يُهيئ الأرضية لإنكار نتائج الانتخابات مستقبلاً.

كذلك، فشل برنامج Community Notes للتحقق المجتمعي على منصة «إكس» في مواجهة الكمّ الهائل من المعلومات المضللة المرتبطة بالانتخابات. إذ كان من المفترض أن يوفر هذا البرنامج ملاحظات تصحيحية للمعلومات المضلّلة، غير أن دراسات أشارت إلى أن 74 في المئة من المنشورات المضللة تظلّ من دون تصحيح حتى عند توافر الملاحظات. في هذا الصدد، أكدت منظمة «مركز مكافحة الكراهية الرقمية» على أنّ «الفشل في معالجة المدّ المتزايد من المعلومات المضللة يُظهر عجز البرنامج عن التصدي لتحديات المعلومات المغلوطة». وبدلاً من أن يكون أداة فعالة لتعزيز الثقة، بدا كأنه أداة قاصرة أمام سيل المحتوى المضلّل الذي ينتشر على المنصة.

وما يزيد من قلق عدد من المتابعين، أنّ ماسك دافع عن هذا النهج، مدّعياً أن ما يُعرف «بالحاجز العالي» الذي تضعه الملاحظات المجتمعية في المنصة هو ما يجعلها فعّالة. لكن هذا الدفاع أثار انتقادات عدة، إذ اعتبره بعض خبراء الإعلام إصراراً على نهج غير كافٍ للتصدي للمعلومات المضلّلة في منصة تصل إلى ملايين المستخدمين يومياً. فضلاً عن ذلك، عزّز نشاط ماسك على منصة «إكس» موضوع المعلومات المضللة المتعلقة بالهجرة، إذ شارك ونشر محتوى يقول إن الديموقراطيين «يستوردون» المهاجرين الذين سيصوّتون في نهاية المطاف لمصلحتهم. مثل هذه الادعاءات مضللة؛ فعمليات الهجرة القانونية معقدة وتستغرق وقتاً طويلاً ولا تمنح حق التصويت الفوري. ومع ذلك، تحظى منشورات ماسك بملايين المشاهدات، وتنشر الخوف من استخدام الهجرة بمثابة أداة للتلاعب بالتركيبة السكانية الانتخابية. وقد أثارت هذه المنشورات انتقادات من خبراء الهجرة، الذين يؤكدون على أنّ عملية تجنيس المهاجرين غير الموثقين طويلة ولا تضمن أنماط التصويت في المستقبل.

في ظل تزايد تأثير التكنولوجيا في الحياة السياسية، تبدو انتخابات 2024 منعطفاً حاسماً يختبر قوة هذا التأثير، ودور الأفراد المهيمنين، ولا سيما إيلون ماسك في تشكيل وعي المجتمع وتوجيه الرأي العام. وتُواجه المنظومة الانتخابية الأميركية تحدياً غير مسبوق في قدرتها على الصمود أمام «ترامب ديجيتال». هذا المدّ، الذي يجمع بين الخطاب الشعبوي والإستراتيجية الإعلامية الذكية على السوشال ميديا، يسعى إلى استغلال التكنولوجيا للتأثير المباشر في وعي الناخبين وتوجيه الرأي العام. ورغم قوة النظام الانتخابي الأميركي وسعيه إلى ضمان نزاهة العملية الانتخابية، صار واضحاً أن المؤسسات الانتخابية الأميركية تواجه تحدياً مزدوجاً: من جهة، الحاجة إلى مواكبة التطورات التكنولوجية ومن جهة أخرى، الحفاظ على نزاهة العملية الانتخابية. وسيحدد مدى صمود النظام الانتخابي الأميركي أمام هذه التحديات ما إذا كانت «القيم الديموقراطية» ستبقى متجذرة في الساحة السياسية الأميركية، أو ستتلاشى أمام المد الرقمي المتنامي.

علي بالي



أسعد أبو خليل

ما جرى في البترون أوّلَ من أمس ينسِف كلّ النظريّات المشبوهة التي يسوِّقها الفريق «السيادي» في لبنان. هؤلاء سياديّون فقط بمعنى أنّهم يريدون أن يقع لبنان تحت السيادة الإسرائيليّة، تماماً كما في الفترة الذهبيّة، بين عامَي 1948 و1969، أي زمن حصريّة السلاح. لا تنفع، في تفسير ما جرى، سرديّاتُ الاستفزاز أو مَنْحُ الذريعة من قبل الحزب لإسرائيل. هذه منطقة لا وجود للحزب فيها، وهي من ضمن المحيط الإسلاموفوبي الذي يُقدِّم إخباراً رسميّاً عن ظهور امرأة محجّبة. لكنّ المسؤوليّة الكبرى تقع على عاتق قائد الجيش ورئيس الحكومة. في عام 1973، عندما جرت عمليّة إنزال في قلب بيروت (واستهدفت قادة فلسطينيّين) طالب رئيس الحكومة، صائب سلام، باستقالة قائد الجيش وعَدَّه مسؤولاً (منطقيّاً) عن التقصير الذي حصل، ليس من حيث السماح بالإنزال، بل أيضاً في عدم حصول تصدٍّ له، وخصوصاً أنّ الجيش موجود في المنطقة المعنيّة. أصرّ سلام على استقالة إسكندر غانم، وأصرّ سليمان فرنجيّة على رفض استقالته، وأدّى ذلك إلى استقالة سلام ودخول البلد في أزمة سياسيّة كبرى. ميقاتي لم يصرِّح بشيء عن العمليّة، ولا قائد الجيش، مع أنّ قيادة الجيش تُصدِر بياناً جهوزيّاً عن التصدّي لفقراء سوريّين في زورق صغير في عرض البحر، أو التصدّي لنشّالين في حيّ من الأحياء. إبرار في قلب البترون لم يستدعِ ردّاً من قيادة الجيش. والمفارقة هي الآتية: العدوّ لا يستطيع، بعد أسابيع من المعارك، أن يتقدّم إنشاً واحداً في الأراضي الخاضعة لنفوذ المقاومة، لكنّه لا يجد مقاومة أو تصدّياً في المنطقة الخاضعة لحصريّة نفوذ الجيش، ولتواجد اليونيفيل الألماني في عرض البحر (العنصر الألماني في اليونيفيل هو وجود إسرائيلي مُنتدَب بصورة لا تقبل الشك). أي إنّ عمليّة البترون نسفت كلّ مقولة حصريّة السلاح بيد الجيش، وعن أنّ الدولة وحدها هي الحامية. طبعاً، نظريّة حصريّة السلاح سقطت عند أوّل رصاصة من العدوّ فيما وقف الجيش الجهوزي متفرِّجاً، أو مُنفِّذاً لأوامر إسرائيل بالانسحاب (جَمَّلت قيادة الجيش الانسحاب عبر وصفه بـ «إعادة التمركز»). هل أعاد الجيش تمركزَه في البترون؟

الأخبار al-akhbar

صادرة عن شركة أخبار بيروت

■ رئيس التحرير
ابراهيم الأمين

■ مدير التحرير المسؤول
وفيق قانصوه

■ مجلس التحرير
أمل الأندري
محمد وهبة
وليد شرارة
دعاء سويدان
جمال غصن
حسين سمور

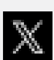
■ المدير الفني
صلاح الموسى

■ المكاتب
بيروت ـ فردان ـ شارع دونان ـ سنتر كونكورد الطابق الثامن

■ تلفاكس: 01759500 01759597

■ ص.ب 113/5963


/AlakhbarNews


@AlakhbarNews


/AlakhbarNews

■ الإعلانات
الوكيل الحصري 01/759500 ads@al-akhbar.com

■ التوزيع
شركة الأوائل
03 / 828381 ـ 01 /666314ـ15

■ الموقع الالكتروني
www.al-akhbar.com